صابر بن عالية

الثقافة و التنمية

الباراديغم البديل

مقدّمة

ظاهريّا يبدو هناك تعارض بين مفهومي ثقافة و تنمية فالأوّل ذو دلالة رمزيّة فكريّة في حين غالبا ما يستخدم الثّاني للإحالة على ما هو اقتصادي مادّي.

لكنّ هذا التّعارض و لئن ساد تاريخيّا وطويلا فإنّه أصبح من قبيل الماضي . فالمفهومان شهدا تحوّلات هامّة جعلت كلّا منهما ينفتح على الآخر و يتقاطع معه و يرتبط به.

تمّ ابتداع مفهوم ثقافة في إطار المجتمع الغربي لكنّ ذلك لا يعني أنّ المجتمعات الأخرى كانت تعوزها الثّقافة بل إنّها لم تتساءل إن كانت لديها ثقافة أم لا . و قد شهد هذا المفهوم تطوّرا ومرّ تشكّله بمراحل مختلفة خصوصا بفضل الاستعارة الّتي عبرت به من الإحالة على فلاحة الأرض إلى الدّلالة على ثقافة الفكر أي تكوينه وتربيته . في مرحلة لاحقة أثير الجدل بشأن المنحى الكوني أو التّخصيصي للكلمة ، بين استعمالها في صيغة المفرد ثقافة أو الجمع ثقافات . تدريجيّا تبلور المفهوم

العلمي للكلمة الّذي لا يقتصر فحسب على الإبداع الفنّي والفكري و الاستفادة منه و إنّما يشمل أيضا النّظم والممارسات الاجتماعية و المعارف و المهارات و أشكال التّعبير التّقليديّة الّتي تشكّل هويّة المجتمعات.

هذا التّوسّع في مفهوم الثّقافة أدّى إلى إبراز ما تزخر به من ثراء وتنوّع و هو ما من شأنه أن يجعل منها محرّكا أساسيّا للتّنمية بمختلف أبعادها.

على غرار ثقافة كان مفهوم تنمية عرضة لتحوّلات عميقة و متعاقبة . تمّ في البداية استخدام مصطلحات أخرى مثل حضارة وتغريب وتحديث التي تعكس جميعها الإيديولوجيا الكلاسيكيّة السّائدة منذ القرن السّابع عشر إلى منتصف القرن العشرين . تذهب هذه الإيديولوجيا إلى أنّ معيار التّقدّم يتمثّل في مستوى الإنتاج و المراكمة ودرجة استغلال الموارد الطّبيعيّة . ثمّ جاءت النّظريّة الكلاسيكيّة الجديدة لتعزّزها وتنشرها في العالم من خلال إضافة بعد آخر أكثر ديناميكيّة

وهو تنقّل رؤوس الأموال وسائل   الإنتاج من البلدان المتقدّمة إلى تلك المتخلّفة.

لم تكن الإيديولوجيا الكلاسيكيّة بمنأى عن المساءلة من عديد التيّارات الفكريّة . تتعلّق   الانتقادات الموجّهة إليها أساسا بالانعكاسات السّلبيّة الّتي انجرّت عن تطبيقها لاسيّما في البلدان المتخلّفة . حيث ينسب إليها معارضوها التسبّب في أزمات اقتصادية و   اجتماعية و تعميق الفوارق بين البشر والنّفاذ السّريع للموارد الطّبيعيّة والتّلوّث . كما طُرِحت مسألة الهويّة الثّقافيّة للشّعوب وحقّها في استنباط بدائلها الذّاتيّة للتّنمية بعيدا عن النّموذج الغربي الّذي تروّج له هذه الإيديولوجيا الكلاسيكيّة وتعتبر أنّه كونيّ وواجب التّطبيق في كل أنحاء العالم.

أدّى هذا الجدل الفكريّ بشأن مفهوم التّنمية إلى توسيع مجاله فلم يعد فقط مرادفا للنّموّ   الاقتصادي كما يذهب إلى ذلك التّصور الكلاسيكي و إنّما أصبح يحيل بالإضافة إلى ذلك على

أبعاد اجتماعية وبيئيّة وثقافيّة . و يعكس بروز مفهوم التّنمية المستدامة بوضوح التّحوّلات التي شهدها مفهوم التّنمية.

بدورها عرفت العلاقة بين المفهومين تطوّرا ملحوظا . منذ البداية لم ينكرها المفكّرون الاقتصاديون الكلاسيكيّون ، ثم تعدّدت وتنوّعت المقاربات الفكريّة بشأنها ، والّتي تتراوح غالبا بين اتّجاهين رئيسيّين : اتّجاه يعتبر أنّ هناك تعدّديّة لقيم ثقافيّة من شأنها دفع مسار التّنمية . في حين يؤكّد اتّجاه آخر على الطّابع الكوني للقيم الثّقافيّة الغربيّة و يرى بالتّالي أنّها ضروريّة لنجاح التّنمية في كلّ أنحاء العالم . لكن هذا لا ينفي وجود صنف ثالث من التّحاليل ، يتّسم بالحياد في هذا الشّأن ولا ينحاز إلى هذا الاتّجاه أو ذاك ، على غرار ذلك المستند إلى نظريّة رأس المال الاجتماعي.

من ناحية أخرى تتباين المقاربات الفكريّة على مستوى الدّور الذي تسنده للعوامل الثقافيّة . تعتبر تحاليل أنّ تلك العوامل ذات

دور رئيسي في مسار التّنمية . في حين تذهب أخرى إلى أنّها ليست سوى إحدى جملة من العوامل المؤثرّة في هذا الصّدد.

لم يقتصر الاهتمام بالعلاقة بين الثّقافة والتّنمية فقط على التّيّارات الفكريّة الّتي تناولتها . بل إنّ هذه العلاقة مثّلت أيضا المحور الذي اشتغلت عليه عديد المنظّمات الدّوليّة خصوصا اليونسكو . طيلة عقود كثّفت هذه المنظّمات من المؤتمرات والتّقارير والتّشريّات وتبنّت نصوصا قانونيّة متعلّقة بهذا الشّأن . كما أكّدت في مناسبات عدّة على أهمّيّة الثّقافة كمحرّك أساسي للتّنمية بمختلف أبعادها . تمكّنت أيضا من إدراج العلاقة بين الثّقافة والتّنمية في القانون الدّولي من خلال اتّفاقيّة حماية وتعزيز تنوّع أشكال التّعبير الثّقافي لسنة 2005.

طرحت هذه المنظّمات أيضا مسألة مكانة الثّقافة في البرنامجين العالميّين للتّنمية ، وهما الأهداف الإنمائيّة للألفيّة و أهداف التّنمية المستدامة . حيث سعت إلى تلافي تغييب الثّقافة في برنامج الأهداف الإنمائيّة للألفيّة.

إنّ العلاقة بين الثّقافة والتّنمية لا يقع تناولها فقط من زاوية دور الثّقافة في التّنمية (النّظرة الأداتيّة) ، بل إنّ الثّقافة هي أيضا مجال للفعل التّنموي . نتحدّث هنا عن مفهوم التّنمية الثّقافيّة . فالقطاع الثّقافي يحتاج إلى جهود تنمويّة في مختلف مجالاته مثل السّياسات الثّقافيّة والاقتصاد الإبداعي والتّراث الثّقافي اللامادّي والحقوق الثّقافيّة.

1 - مفهوم الثّقافة

الإنسان كائن ثقافي بالأساس . و قد انطلقت صيرورة الأنسنة منذ ما يقارب الخمسة عشر مليون سنة ، تمّ المرور خلالها من مرحلة التأقلم الوراثي مع المحيط الطّبيعي إلى مرحلة التّأقلم الثّقافي . انتهى هذا التّطوّر إلى الهوموسابيانس ، أي إلى الانسان الأوّل ، حيث تقلّص الجانب الغريزي بصفة هامّة لتحلّ محلّه الثّقافة ، ذلك المتخيّل و المراقب من طرف الانسان . باعتبارها أكثر مرونة وقابليّة للنّقل بيسر و سرعة ،

اضطلعت الثّقافة بأدوار أكبر و أهمّ مقارنة بالتّأقلم الوراثي . فهي تخوّل للإنسان التّأقلم مع محيطه و إخضاعه لحاجيّاتـــــه و مشاريعه . بعبارة أخرى هي تجعل تحويل الطّبيعة ممكنا . رغم أنّ المجموعات البشريّة تشترك في امتلاك المخزون الوراثي نفسه ، إلّا أنّها تتباين فيما بينها على مستوى الاختيارات الثّقافيّة . فكلّ منها تبتدع حلولا مبتكرة لما تجابهه من مشاكل .

يمكّن مفهوم الثّقافة من تجاوز التّفسيرات ذات النّزعة الطّبيعيّة للسلوك البشري . فالتّفسير الثّقافي ينسحب على كلّ شيء ، بما في ذلك الطّبيعة . قد تبدو العديد من الاختلافات مرتبطة أكثر بسمات بيولوجيّة مخصوصة ، كالاختلاف في الجنس مثلا . لكنّها لايمكن ملاحظتها هي ذاتها " على حالتها الخـــــــام " (الطّبيعة) . هنا تبرز الحاجة إلى الثّقافة الّتي " تتكفّل بها على الفور ". هي أساسا الّتي تحدّد تقسيم الأدوار و المهامّ

جنسيّا في المجتمعات الانسانيّة بصفة تختلف من مجتمع إلى آخر .

لاشيء طبيعي محض لدى الانسان ، بما في ذلك الوظائف المرتبطة بحاجيّات بيولوجيّة ، كالجوع و النّوم و الرّغبة الجنسيّة إلخ ... فالثّقافة تزوّد هذه الوظائف بمعلوماتها ، بالتّالي لا تلبّي المجتمعات هذه الحاجات بالطريقة ذاتها. لذا من البديهيّ أن توجّه الثّقافة السّلوكات في المجالات الّتي لا يخضع فيها الانسان للاكراهات البيولوجيّة . فحين يقال للطّفل " كن طبيعيّا " فذلك يعني في الواقع : " امتثل لنموذج الثّقافة الّذي نقل إليك " .

منذ ظهوره في القرن الثّامن عشر أثار التّصوّر الحديث حول الثّقافة بصفة مستمرّة مجادلات حادّة .كما تعدّدت التّعريفات لكلمة " ثقافة " و لا تزال الخلافات قائمة بشأن المعنى الّذي تحيل عليه عند تطبيقه على هذا الواقع أو ذاك . مردّ ذلك أنّ

مفهوم الثّقافة يرتبط مباشرة بما هو رمزي و بما هو ذو صلة بالمعنى ، أي بما يكون الاتّفاق عليه أعسر من سواه .

يتطلّب تناول مفهوم الثّقافة العلمي دراسة تطوّره التّاريخي الّذي يقترن مباشرة بالتّكوّن الاجتماعي للتّصوّر الحديث حول الثّقافة . و هو تكوّن يدلّ على أنّ الاختلافات الدّلاليّة حول تعريف الثّقافة تخفي بين طيّاتها تباينات اجتماعيّة و قوميّة . فالمجادلات بشأن التّعريف تحرّكها في الواقع صراعات اجتماعيّة ، و المعاني الّتي تحيل على الكلمات هي وليدة رهانات اجتماعيّة أساسيّة .

تمّ ابتداع كلمة " ثقافة " في إطار الثّقافة الغربيّة ، كما أنّه لا مرادف لها في جلّ اللغات الشّفاهيّة للمجتمعات الأخرى . لكن هذا لا يعني أنّ تلك المجتمعات تفتقر إلى الثّقافة ، بل يشير إلى أنّها لا تتساءل إن كانت لديها ثقافة ، بعبارة أخرى لا تطرح تعريف ثقافتها الخاصّة .

استخدمت الكلمة و لاتزال للإحالة على مجالات متنوّعة جدّا (فلاحة الأرض ، الاكثار الجرثومي ، تربية الأبـــــدان ...) و للدّلالة على معان مختلفة جدّا .

أمّا التّطوّر الدّلالي الحاسم الخاصّ بالكلمة و الّذي أدّى لاحقا إلى ابتداع المفهوم الحديث لها فقد حصل ضمن اللسان الفرنسي خلال قرن الأنوار ، لينتشر إثر ذلك عبر الاقتراض اللساني داخل المجتمعين المجاورين (الانجليزي والألماني) .

ظهرت كلمة " ثقافة " في التّعبير الفرنسي في أواخر القرن الثّالث عشر ، منحدرة من " Cultura" اللاتينيّة الّتي تحيل على العناية الموكولة للحقل و الماشية ، و ذلك للإشارة إلى قسمة الأرض المحروثة . في بداية القرن السّادس عشر لم تعد الكلمة تدل على حالة (حالة الشّيء المحروث) و أصبحت تدلّ على فعل هو حراثة الأرض .

في منتصف القرن السّادس عشر تشكّل المعنى المجازي للكلمة، فأصبح بالامكان أن تشير كلمة ثقافة إلى تطوير كفاءة، أي الاشتغال بإنمائها . إلّا أنّ ذلك المعنى المجازي لم يستخدم بكثرة إلى غاية نهاية القرن السّابع عشر و لم تعترف به الأوساط الأكاديميّة .

إلى غاية القرن الثّامن عشر لم تلعب حركة الأفكار سوى دورا ضئيلا في تطوير المحتوى الدّلالي للكلمة ، الّتي ارتبطت أكثر بحركة اللسان الطّبيعيّة . فقد اعتمدت من ناحية الكناية ، منتقلة من الثّقافة كحالة إلى الثّقافة بوصفها فعلا ، و الاستعارة من ناحية أخرى ، متنقّلة من فلاحة الأرض إلى ثقافة الفكـــــر . و في ذلك محاكاة لنموذجها اللاتيني cultura ، فاللاتينيّة الكلاسيكيّة كرّست استخدام الكلمة مجازيّا .

خلال القرن الثّامن عشر بدأت كلمة "ثقافة" تفرض أكثر نفسها في معناها المجازي . حيث أدرجت بهذا المعنى ضمن قاموس الأكاديميّة الفرنسيّة (نشرة 1718). كما اقترنت ، غالبا ،

بمضاف يحيل على موضوع الفعل . إذ كان يقال " ثقافة الفنون " و " ثقافة الآداب " و " ثقافة العلوم " ، فبدا ضروريّا أن يحدّد الشّأن موضوع التّثقيف .

رغم أنّ الكلمة وردت في تعابير لغة الأنوار فإنّ الفلاسفة لم يستخدموها . فالموسوعة الّتي تناولت " فلاحة " الأرض في مقالة خاصّة بها لم تول نفس الاهتمام لكلمة ثقافة رغم أنّها لم تتجاهلها . إذ برز معناها المجازي في مقالات أخرى خاصّة بكلمات " تربية " ، و " فكر " ، و " آداب " ، و " فلسفة " ، و " علوم " .

تدريجيّا انفصلت " ثقافة " عن متمّماتها المضافة ، لتستخدم منفردة محيلة على " تكوين " الفكر و " تربيته " .

لاحقا و في منحى عكسي لما حصل سابقا تمّ الانتقال من ثقافة كفعل (فعل التّعلّم) إلى ثقافة بوصفها حالا (حال الفكر و قد أخصبه التّعليم ، حال الفرد ذي الثّقافة) . يبرز ذلك في

قاموس الأكاديميّة (نشرة 1798) الّذي تحدّث عن " الفكر الطّبيعي المفتقد للثّقافة " ، و هو ما يؤكّد على التّعارض المفهومي بين " الطّبيعة " و " الثّقافة " . ركّز مفكّرو الأنوار على هذا التّعارض ، حيث كانوا يعتبرون الثّقافة سمة مميّزة للجنس البشري . فهي تعني ، بالنّسبة لهم ، جملة المعارف الّتي راكمتها و نقلتها الانسانيّة خلال تاريخها و الّتي كانوا ينظرون إليها على أنّها كلّيّة .

ظلّت "ثقافة " خلال القرن الثّامن عشر تستخدم في صيغة المفرد ، بسبب النّزعة الكونيّة و الانسانيّة للفلاسفة . فهي من منظورهم خاصّيّة مميّزة للانسان (نوعا)، متجاهلين كلّ الاختلافات بين الشّعوب و الطّبقات .

انخرطت ثقافة إذا كلّيّا في إيديولوجيا الأنوار . حيث ارتبطت الكلمة بأفكار التّقدّم و التّطوّر و التّربية و العقل الّتي كانت في صميم الفكر السّائد في ذلك العصر .

نشأت حركت الأنوار في انجلترا و اكتسبت لسانها و معجمها في فرنسا ، ثمّ انتشرت بسرعة في كلّ أوروبّا الغربيّة ، خصوصا في العواصم الكبـــرى مثل أمستـــردام و برليـن و ميلانو و لشبونة و سان بيترسبورغ ، خالقة نوعا من التّفاؤل المتولّد عن الثّقة في مصير الكائن البشري القابل للتّحسّن بفضل التّقدّم النّاتج عن التّعليم ، أي عن الثّقافة المتّسعة أبدا . بالتّالي مثّلت الثّقافة جزءا من ذلك التّفاؤل .

إلى جانب " ثقافة " وجدت كلمة أخرى مجاورة لها حقّقت نجاحا أكبر منها ضمن معجم القرن الثّامن عشـــر الفرنـسي و هي " حضارة " . تنتمي الكلمتان إلى ذات الحقـل الدّلالي و تشتركان في التّصوّرات الأساسيّة . لكن رغم المماثلة بينهما أحيانا فإنّهما غير مترادفتين تماما ، فكلمة " ثقافة " تحيل أكثر على التّقدّم الفردي في حين تدلّ " حضارة " على التّقدّم الجماعي .

على غرار نظيره " ثقافة " و لنفس الأسباب ، كان مفهــوم " حضارة " موحّدا و لم يستخدم سوى في صيغة المفرد . كما أنّ اللفظ سرعان ما حرّره الفلاسفة الاصلاحيّون من معناه الأصلي ليكسبوه دلالة جديدة . فبعد أن كان يدلّ على تهذيب الآداب أصبح يحيل على الصّيرورة الّتي تخلّص الانسانيّة من الجهل و اللاعقلانيّة . استغلّ المفكّرون البورجوازيّون نفوذهم السّياسي ليكرّسوا هذا المنحى الجديد " حضارة " و يفرضوا تصوّرهم لحكم المجتمع . فقد كانوا يعتبرون أنّ هذا الحكم ينبغي أن يستند إلى العقل و المعارف .

تمّ إذا تعريف " حضارة " على أنّها صيرورة تجويد المؤسّسات و التّشريع و التّربية . هي بالتّالي حركة لامتناهية وجب دعمها . كلّ المجتمع معنيّ بها ، انطلاقا من الدّولة الّتي يجب أن تشتغل بصفة عقلانيّة . من ناحية أخرى و حسب هذا المنظور يمكن بل ينبغي أن تمتدّ الحضارة إلى كلّ شعوب الانسانيّة . فالشّعوب الأكثر " تحضّرا " مطالبة بمساعدة

الأكثر تخلّفا عن ركب الحضارة على الالتحاق بها . هناك بالتّالي صلة متينة بين " حضارة " و هذا التّصوّر التّقدّمي للتّاريخ ، و هو ما أدّى بمن كان لديهم تحفّظ تجاه المفهوم ، شأن روسو و فولتير إلى تفادي استخدام الكلمة نظرا لعجزهم عن تكريس معنى لها أكثر نسبيّة ، بحكم أنّهم كانوا يمثّلون أقلّيّة .

لقد عكس استخدام " ثقافة " و " حضارة " خلال القرن الثّامن عشر إذا ظهور تصوّر جديد للتّاريخ منزوع القداسة . إنّها مرحلة تحرّر الفلسفة (فلسفة التّاريخ) من اللاهوت (لاهوت التّاريخ) .إذ مثّلت أفكار التّقدّم المتفائلة الّتي ينطوي عليها مفهوما "ثقافة " و " حضارة " شكلا بديلا عن الرّجاء الدّيني . منذ ذلك الحين غدا الإنسان في مركز التّفكير و مركز الكون ، ممّا فسح المجال أمام بروز فكرة " علم الانسان " . و هي عبارة استخدمها ديدرو Diderot سنة 1775 . ثمّ في سنة 1787 ظهرت كلمة " أتنولوجيا " على يد ألكسندر دو شافان

Alexandre De Chavannes الّذي عرّفها بأنّها الاختصاص الّذي يدرس" تاريخ تقدّم الشّعوب نحوالحضارة ".

2 ـ الجدل الإيديولوجي بين " ثقافة " و " حضارة "

ظهرت ثقافة kultur بمعناها المجازي في اللسان الألماني في القرن الثّامن عشر و بدت كنقل حرفي للفظ الفرنسي .كانت حظوة اللسان الفرنسي كبيرة ـ استخدام الفرنسيّة كان حينها ميزة الطّبقات العليا في ألمانيا ـ و كذلك كان نفوذ فكر الأنوار كبيرا ، وهو ما يفسّر هذا الاقتراض .

شهدت كلمة ثقافة kultur في ألمانيا انتشارا أو رواجا كبيرا و فاقت في ذلك مرادفها الفرنسي culture و ذلك منذ النّصف الثّاني من القرن الثّامن عشر . فالأسبقيّة في الشّهرة في معجم المفكّرين الفرنسيّين حازت عليها كلمة حضارة على حساب " ثقافة " .

يعود نجاح مصطلح ثقافة في ألمانيا إلى الصّراع بين الطّبقتين البورجوازيّة و الأرستقراطيّة . حيث يتمّ استبعاد الطّبقة البورجوازيّة من النّشاط السّياسي و تهميشها ، وهو ما ولّد لديها حقدا على الطّبقة الأرستقراطيّة و قطيعة معها .

كانت أرستقراطيّة البلاط في ألمانيا تقلّد نظيرتها المتحضّرة في اهتمامها بالمظاهر البرّاقة و السّطحيّة للحضارة .
فتعرّضت لانتقادات الطّبقة البورجوازيّة الصّاعدة الّتي اتّخذت من القيم الرّوحيّة المؤسّسة على العلم و الفلسفة و الفنّ و الدّين مرجعيّة لها و أداة لمعارضة قيم الكياسة الأرستقراطيّة . فنشأ بذلك تعارض بين مصطلحي ثقافة و حضارة : الثّقافة تعني العمق و الأصالة و الاغناء الرّوحي و الفكري في حين تعني حضارة المظاهر السّطحيّة و البرّاقة و الزّائفة . فنبلاء البلاط يفتقرون ، حسب أنتلجنسيا البورجوازيّة الألمانيّة ،إلى الثّقافة ، و هو الحال أيضا بالنّسبة لعامّة الشّعب البسيط . بالتّالي تحدّدت الرّسالة الجوهريّة لتلك الانتلجنسيا : إنماء الثّقافة

الألمانيّة وجعلها مشعّة .تدريجيّا تجاوز التّعارض بين" ثقافة " و " حضارة " الإطار الطّبقي ليمتدّ إلى الاطار القومي . فقد أدانت البورجوازيّة الصّاعدة تقليد أرستقراطيّة البلاط للعوائد المتحضّرة لنظيرتها الفرنسيّة معتبرة ذلك شكلا من الاغتراب الثّقافي . نشأت عن ذلك إرادة ردّ الاعتبار إلى الثّقافة الألمانيّة لغة و فكرا . بالتّالي لعبت الثّقافة دورا محوريّـــا في تشكيـل و تمتين الوحدة القوميّة الألمانيّة .

تعاظم دور هذه الطّبقة البورجوازيّة الصّاعدة و غدت النّاطق الرّسمي باسم الوعي القومي الألماني . غداة الثّورة الفرنسيّة تغيّر مدلول التّناقض بين ثقافة ـ حضارة . أضحت حضارة تحيل على فرنسا و بصفة أعمّ على الدّول الغربيّة في حين اعتبرت ثقافة علامة مميّزة للأمّة الألمانيّة .

منذ القرن التّاسع نزع مفهوم " ثقافة " kultur الألماني إلى التّعبير عن التّباينات القوميّة و تثبيتها ـ هو إذا مفهوم تخصيصي يتعارض مع المفهوم الكوني الفرنسي "حضارة "

الّذي اضطلعت فلسفة الأنوار بدور هامّ في بلورته و تكريسه .
تعبّر ثقافة عن تنوّع الثّقافات و السّمات المميّزة لكلّ شعب ، في حين تحيل " حضارة " على وحـــدة الجنـــس البشــري والثّقافة الإنسانية الّتي تشمل القيم المنبثقة عن الثّورة الفرنسيّة.

مع اندلاع الحرب العالميّة الأولى تصاعدت المجادلة الايديولوجيّة بين القوميّتين الألمانيّة و الفرنسيّة في تصوّرهما للثّقافة و أضحت الكلمات شعارات تستخدم كما الأسلحـــة . و رغم انقضاء الحرب استمرّت هذه المواجهة بين التّصوّرين التّخصيصي و الكوني للثّقافة ، بل كان لها الأثر الحاسم في تحديد مفهوم الثّقافة في العلوم الاجتماعيّة المعاصرة .

أدّى دخول التّفكير في الانسان و المجتمع المرحلة الوضعيّة إلى ابتداع علم الاجتماع و الاتنولوجيا . وقد أخذ هذان الاختصاصان على عاتقهما تقديم تعريف علمي للثّقافة . لكنّ تناول هذه المسألة بقي متأرجحا بين إحدى النّزعتين : وحدة الإنسانية ، الموروثة عن فلسفة الأنوار ، و التّنوّع البشري .

فلم تتّفق المدارس المختلفة حول ما إذا يتعيّن استخدام المفهوم في صيغة المفرد ثقافة للدّلالة على المنحى الكوني أو في صيغة الجمع (ثقافات) للتّأكيد على المنحى التّخصيصي .

رغم ذلك يحسب للعلوم الاجتماعيّة أنّها مكّنت التّفكير في مسألة الثّقافة من أن يتحرّر ، إلى حدّ بعيد ، من المجادلة الحماسيّة و الإيديولوجية الّتي كانت تعارض بين " ثقافة " و " حضارة" و من أن يكتسب استقلاليّة ابستيمولوجيّة نسبيّة .

برز أوّل تعريف اتنولوجي للثّقافة على يد عالم الأنتروبولوجيا البريطاني إدوار بارنات تايلورEdward Burnett Tylor:
" إنّ " ثقافة " أو " حضارة " موضوعة في معناها الاتنولوجي الأكثر اتّساعا ، هي هذا الكلّ المركّب الّذي يشمل المعرفة و المعتقدات و الفنّ و الأخلاق و القانون و العادات و كلّ القدرات و العادات الأخرى الّتي يكتسبها الانسان بوصفه عضوا في المجتمع " .

لا يبعد هذا التّعريف كثيرا عن ذلك الّذي تبنّته اليونسكو ضمن إعلان مكسيكو سيتي حول السّياسات الثّقافيّة في أوت 1982:

" إنّ الثّقافة بمفهومهـــــا الشّامــــل هي المميّزات المعنويّـــــة و الرّوحيّة و الفكريّـــة و العاطفيّـــــة الّتي تميّـــــز مجتمعـــا أو مجموعة اجتماعيّة ما ، و تشمــل أيضا الفنـــون و الآداب و أنماط الحياة و الحقوق الأساسيّة للانسان و منظومة القيم الاجتماعيّة و التّقاليد و المعتقدات " .

3 ـ مفهوم التّنمية :

قبل كلمة تنمية تمّ استعمال عديد المصطلحات لوصف المسارات الهادفة إلى تعزيز رفاه الانسانيّة . وقع الاختيار في البداية على عبارات " الحضارة " و " التّغريــب " و أيضـــا " التّحديث " ليستقرّ الأمر في الختام على عبارة " تنمية " . يربط هذا الاختيار مفهوم التّغيير الاجتماعي بمفهوم دورة حياة الكائنات الحيّة . مفهوم التّنمية يتأسّس بهذا الشّكل على

استعارة للطّبيعة . بالتّالي وقع تناول التّغيير الاجتماعي بنفس طريقة تناول مراحل الكائنات الحيّة . هذه المماثلة تؤدّي إلى آثار هامّة باعتبار أنّ التّشبيه البيولوجي يفضي إلى استعارة الخصائص الأساسيّة للنّموّ . أوّلا النّموّ يعني اتّجاها معيّنا ، فهو ذو معنى و هدف و يمرّ بمراحل محدّدة مسبقا . ثانيا التّغيير المستمرّ هو شرط الحياة فلا يتوقّف إلّا بالموت . ثالثا في إطار النّموّ كلّ مرحلة تخضع للمرحلة السّابقة و هكذا دواليك إلى غاية بلوغ حالة الاكتمال من خلال المراكمة . أخير تستحيل العودة إلى الخلف فالنّموّ لا رجعة فيه .

سحب هذه النّظريّة التّطوّريّة الصّارمة المستعارة من البيولوجيا على الكيان الاقتصادي و الاجتماعي ستكون له تداعيات طويلة المدى على تصوّر التّنمية و انعدامها .

هذه الاستعارة من الطّبيعة تعود إلى العصور القديمة . فالطّبيعة حسب أرسطو في حالة بحث دائم عن الكمال ، فهي تسند لكلّ كائن وضعا نهائيّا متطابقا مع شكله الكامل . بهذه

الصّيغة لا يمتدّ النموّ بصفة لامتناهية لأنّ اللامتناهي منقوص . أرسطو وفيّ إذا لنظريّة الدّورات : ما يولد يبلغ النّضج ثمّ يتقهقر و يموت .

أمّا أوغسطين فهو يذهب إلى أنّه توجد دورة واحدة و ليس عدّة دورات ، كما يوجد تاريخ كوني واحد . فجملة الظّواهر الطّبيعيّة و السّوسيوتاريخيّة تعبّر عن إرادة الله بالنّسبة للانسانيّة . أوغسطين يفسّر إذا التّاريخ كدورة وحيدة خاضعة للضّرورة ، نافيا بذلك إمكانيّة العودة إلى الوضع الأصلي . هذه المقاربة تفتح المجال لتأويل خطّي للتّاريخ .

مع فلاسفة الأنوار سيتّخذ تفسير التّاريخ منحى مختلفا تماما بصفة جذريّة ، من خلال الاستناد إلى فكرة التّقدّم كمبدأ منظّم . حيث يعتبرون أنّ مراكمة التّقدّم المعرفي أمر لا جدال فيه : التّقدّم دائم .

بداية من القرن السّابع عشر ستغدو إيديولوجيا التّقدّم هي السّائدة . في تصوّره لمفهوم التّقدّم يقول ليبنتز Leibniz : " بالاضافة إلى الجمال و الكمال الكوني للمخلوقات الإلهيّة ، يجب الاعتراف بنوع من التّقدّم الأبدي و اللامتناهي للكون بأكمله ، حيث يسير دائما نحو حضارة أكبر " . تصوّر التّنمية المقترن هنا بالحضارة مشروط بتقدّم لامتناه . هناك قطيعة إذا مع مفهوم التّقهقر المرتبط بمفهوم الدّورة . فالتّقدّم وقع النّظر إليه على أنّه حتميّة طبيعيّة .

بلغت إيديولوجيا التّقدّم ذروتها عندما قام كوندورسيه سنة 1973 بنشر ما يعرف بـ " خلاصة جدول تاريخي لتقدّم العقل البشري " . حسب هذا الفيلسوف يتقدّم العقل البشري بصفة دائمة دون أن تصدّه حدود ذاتيّة أو طبيعيّة .

إنّ تطوّر العقل البشري ، من هذا المنظور ، يفترض أن يكون نحو تحقيق الفضيلة . يسترسل حسب مآل منطقي ، بفضل ازدهار العلوم و التّكنولوجيا و السّيطرة العقلانيّة للإنسان على

الطّبيعة و حلّ مشاكل المحدوديّة rareté و تحسين الظّروف المادّيّة للوجود البشري . التّقدّم كما وقع تناوله من قبل " الأنوار " يتمثّل في قوّة ديناميكيّة ذاتيّة . هو ليس فقط وسيلة تتمكّن من خلالها الانسانيّة من استكمال حضارتها ، بل أصبح هدفا في حدّ ذاته .

هذه الرّؤية مهّدت لبروز مفهوم آخر هو " الحضارة " . فالشّعوب مرتّبة حسب تسلسل هرمي بناء على درجة تقدّمها التّقني و الاقتصادي و مستوى رفاهيّتها المادّيّة . هذا الأنموذج تبلور نهائيّا في القرن 19 في شكل نظريّة التّطوّر الاجتماعي الّتي تهتمّ بمختلف المراحل الّتي يجب أن تمرّ بها المجتمعات . حسب مؤيّدي هذه النّظريّة كلّ الشّعوب تنتهج نفس الطّريق حتّى و إن كانت لا تتقدّم بنفس النّسق . فالتّقدّم بالنّسبة لهم عنصر جوهري في التّاريخ (متلازم مع التّاريخ) .

لئن شهدت طريقة النّظر إلى التّاريخ قطيعة إنطلاقا من التّفسير الّذي قدّمته الأنوار (التّخلّي عن مفهوم التّقهقر) فإنّ

إيديولوجيا الطّبيعة الّتي تعني حتميّة التّنمية لا يزال يتبنّاها الفلاسفة الحداثيّون .

التّقدّم ليس خيارا بل هو غاية التّاريخ . هذه المقاربة الكونيّة تفسّر نزعة المجتمع الغربي سحب القيم الّتي تشكّلت اجتماعيّا في إطاره و الّتي يعتنقها على المجتمعات الأخرى . بالتّالي عملت القوى الغربيّة ، بين أواسط القرن 19 و الحرب العالميّة الثّانية على تطبيق الأفكار الّتي مهّدت الطّريق للتّنمية في مجتمعاتها على مستعمراتها . مقاربة التّنمية النّابعة من الاقتصاد الكلاسيكي مستوحاة من إيديولوجيا التّقدّم هذه . في المقابل أدّى النّقد الّذي تعرّضت له هذه المقاربة من قبل تيّارات مختلفة إثر الحرب العالميّة الثّانية إلى نشأة ما يعرف باقتصاد التّنمية .

إثر الحرب العالميّة الثّانية شهدت مسألة التّنمية اهتماما متجدّدا و متمحورا حول البلدان الّتي لم تبلغ المرحلة الصّناعيّة . فقد تنامت في الدّول الصّناعيّة الأولويّات السّياسيّة المتعلّقة بتعزيز

التّنمية الاقتصاديّة في البلدان المتخلّفة ، بهدف المحافظة على الاستقرار الدّولي و احتواء التّوسّع الشّيوعي .

منذ الخمسينات من القرن الماضي مثّلت التّنمية محلّ عديد النّقاشات ، حيث سعى باحثون و هياكل مختلفة إلى تقديم تفسيرات لأسباب التّخلّف و شروط تنمية العالم الثّالث . انقسمت أشغال روّاد اقتصاد التّنمية إلى اتّجاهين . في حين يعتبر المركزيّون (أنصار النّموذج الغربي) أنّ التّخلّف ناتج عن تأخّر في التّنمية مرتبط بثنائيّة الاقتصاديّات ، يذهب المعارضون لهذا التّصوّر إلى أنّ التّخلّف ظاهرة تاريخيّة مرتبطة بتفكّك البنى الانتاجيّة أو بنمط توسّع الاقتصاديّات الرّأسماليّة . رغم أنّ تحاليل المفكّرين غير منسجمة داخل كلّ من هاتين المدرستين الفكريّتين . نلاحظ أنّ المعارضين للنّموذج الغربي يتوجّهون بنقد لسير النّظام الرّأسمالي ، في المقابل يدافع أنصار هذا النّموذج عن فكرة سحب النّمط الرّأسمالي على العالم بأسره . لكنّ كلتا المدرستين الّتين

تستمدّان تصوّراتهما من الفكر الكلاسيكي أو الماركسي ، تشتركان في الانتصار للتّقدّم و بشكل أوسع في نفس التّصوّر لمحتواه المادّي .

في بداية السّبعينات أدّى تفاقم الفوارق و الفقر إلى تجديد التّفكير بشأن التّنمية ليهتمّ بمحوري الحاجيّـــات الأساسيّـــة و محدوديّة الموارد الطّبيعيّة . يتعلّق الأمر بمساءلة أسس الرّأسماليّة ، حيث تقوم المراكمة على استغلال وسائل الانتاج و قوّة العمل و الموادّ الأوّليّة . شهدت هذه الفترة نقدا لنظريّة كازنت و اهتماما متصاعدا بانعدام أثر التّرشيح للنموّ الاقتصادي على ظروف الحياة . بالتّالي فإنّ عديد الدّراسات بيّنت أنّه حتّى في حالة النّموّ الاقتصادي الهامّ ، يقع الاستحواذ على ثمار النّموّ من طرف الأكثر ثراء في حين تواصل غالبيّة الشّعب العيش في ظروف فقر متفاقم . إذ لم تكن إعادة توزيع المداخيل من خلال الجباية وسيلة ناجعة في غالبيّة البلدان النّامية .

هذا التّجديد في التّفكير بشأن التّنمية ستقع مساندته من طرف الحركة الايكولوجيّة الّتي تنتقد أيضــا المماثلــة بين التّنميــة و النموّ ، الّذي ترفضه بسبب آثاره السّلبيّة مثل إهدار الموارد و التّلوّث و القضاء على البيئة و خصوصا النّفاذ السّريع للموارد الطّبيعيّة غير المتجدّدة . و قد تضمّن تقرير 1972 في نادي روما هذه الهواجس .

خلال فترة النّقاشات هذه بين النّظريّات التّفسيريّــة للتّنميــة و التّخلّف ، ظهرت تدريجيّا أولى مؤشّرات العولمة المترافقة مع أزمات اقتصاديّة . ففي بداية السّتّينات كان الظّرف العالمي ملائما لتداين البلدان الفقيرة . فالدّول المصنّعة كانت تبحث عن الاستثمارات لرسكلة البترودولارا ت الّتي بحوزتها . البنوك الغربيّة كانت تملك سيولة هامّة و بنسب فائدة منخفضة فيما أسعار الموادّ الأوّليّة كانت تبدو ضامنة لقدرات البلدان النّامية على التّسديد . لكنّ التّغييرات في السّياسة الاقتصاديّة للبلدان المصنّعة (ارتفاع في نسب الفائدة و في الدّولار) بالاضافة إلى

التّحوّلات الاقتصاديّة في نهاية السّبعينات (هبوط أسعار الموادّ الأوّليّة) سوف تدفع بالبلدان المدينة إلى الأزمة . في هذا الظّرف أصبح اللجوء إلى إلى المؤسّسات الماليّة الدّوليّة مسارا إلزاميّا بالنّسبة للبلدان النّامية : إنّها بداية برامج التّكيّف الهيكلي . يتعلّق الأمر من جهة بالتّخفيض من اختلال التّوازنات الهيكليّة من خلال منح الأولويّة للانتاج و تصدير الموادّ الأوّليّة و تشجيع الاستثمار الخاصّ عن طريق خوصصة المؤسّسات العموميّة . من جهة أخرى يركّز التّكيّف على إيقاف عجز الميزانيّة من خلال التّرفيع في المداخيل ، خصوصا الضّرائب ، و التّخفيض في نفقات الدّولة . تهدف هذه المقاربة إلى توفير العملة الضّروريّة لتسديد الدّين . يتعلّق الأمر أيضا بالتّقليص من دور الدّولة ، خصوصا تدخّلاتها في المجال الاقتصادي . وهو ما يعني إيقاف الدّعم للمنتوجات الأساسيّة و التّخفيض في نفقات الصّحّة و التّعليم و المرافق العموميّة الأخرى . ختاما يتسلّط التّكيّف على القوى العاملة

و أجور الوظيفة العموميّة ، و بالتّالي فهو يضعف السّوق الدّاخليّة .

أدّت برامج التّكيّف إلى تدهور ظروف عيش الشّعوب ، كما ترافق النّموّ المحقّق في بعض البلدان مع تعميـــق الفـوارق و التّدهور السّريع للبيئة و تفاقم الفقر و الاقصاء .

أدّت الآثار الاجتماعيّة و البيئيّة لبرامج التّكيّف و للعولمة في البلدان النّامية ، بل أيضا في البلدان المصنّعة ، إلى انتقادات تجاه نموذج التّنمية الصّناعيّة الانتاجيّة . بعد أن كانت تطرح فقط في علاقة بالتّخلّف ، شهدت اشكاليّة التّنمية تجديدا لأنّ التّحليل الجديد ينسحب سواء على البلدان المتقدّمة أو النّامية . في هذا السّياق ستعود النّقاشات الّتي أثيرت في بداية السّبعينات حول محدوديّة الموارد الطّبيعيّة و الحاجيّـــات البشريّـــة ، و ذلك من خلال مصطلح التّنمية المستدامة .

قادت مواصلة النّموّ الاقتصادي العالم إلى مأزق ، باعتبار أنّ هذا النّموّ فشل في تقليص الفقر و الفوارق من ناحية ، و لكن أيضا لأنّه يهدّد آليّات التّنظيم الّتي يتطلّبها الكوكب . نلاحظ إذا تعميقا مستمرّا للفوارق بين و داخل البلدان . و هو ما يطرح قضيّة تفاوت المداخيل بين الأثرياء و الفقراء . كما أنّ تزايد النّشاط البشري بنسبة 80 % بين سنتي 1950 و 1990 كانت له آثار بالغة على موارد الكوكب . هذا الاستهلاك الوفير للموارد الطبيعية أدّى إلى تسارع إزالة الغابات و انخفاض مخزون الأسماك و خسارة الأراضي الفلاحيّة و نقص الماء الصّالح للشّرب و فقدان السّكن و أنواع الحيوانات و النّباتات . هذه الخسارات ترافقت بالاضافة إلى ذلك مع تزايد التّلوّث و الحوادث الصّناعيّة ذات الآثار الكارثيّة . تزامن ذلك مع تزايد المنظّمات غير الحكوميّة المهتمّة بحماية البيئة سواء على مستوى العدد أو النّشاط .فقد تعدّدت هذه المنظّمات و شكّلت تحالفات و قادت حملات ضدّ

المؤسّسات الماليّة الدّوليّة و الدّول الصّناعيّة من أجل حماية البيئة . شهدت هذه المرحلة إذا تركيزا على العلاقة بين المشاكل البيئيّة و النّموذج الصّناعي للتّنمية .

نشأت إذا إيديولوجيا جديدة متمحورة حول فكرة عولمة بديلة ، تسائل النّموذج الصّناعي الإنتاجي للتّنمية في علاقة بالبيئة و أيضا من حيث مدى إمكانيّة الشّعوب تحديد نماذجها الذّاتيّة . هذه الإيديولوجيا الجديدة يمثّلها أساسا مفهوم التّنمية المستدامة .

4 ـ نظريّات التّنمية :

❖ النّظريّة الكلاسيكيّة :

إنّ فكرة التّقدّم انطلاقا من سيطرة الانسان على الطّبيعة الّتي دعت إليها " الأنوار " سيقع تبنّيها من طرف الكلاسيكيّين لتفسير شروط تطوّر المجتمعات . حيث يعتبر ستيوارت ميل John Stuart Mill و آدم سميث Adam Smith أنّ

الفوارق بين البلدان تسمح بترتيبها في سلّم تنمية أين تحدّد درجة استغلال الموارد الطّبيعيّة وضعيّة كلّ منها . فمستوى الانتاج يعتمد كمعيار للتّقدّم و يمثّل أساس التّمييز بين مجتمع تقليدي و مجتمع حديث .

❖ النّظريّة الكلاسيكيّة الجديدة

يضيف الكلاسيكيّون الجدد بعدا أكثر ديناميكيّة و هو تنقّل رؤوس الأموال و عوامل الانتاج . فالمقاربة الكلاسيكيّة الجديدة تقدّم نفسها على أنّها توفّر وسائل الانخراط في مسار التّنمية للبلدان المتخلّفة عن طريق التّخصّص و التّبادل . يتمثّل الأمر في تحقيق تنمية كلّ بلد من خلال التّنقّـل الحرّ للسّـلع و عوامل الإنتاج . بالتّالي تُعتَبر الفوارق بين البلـدان مؤقّتـة و قابلة للزّوال بفضل التّنقّلات الدّوليّة للسلع . الكلاسيكيّون الجدد يؤسّسون إذا لنظريّة " نموّ منقول " من البلدان المتقدّمة إلى إقتصاديّات البلدان المتخلّفة .

❖ النّظريّة الماركسيّة :

على خلاف الكلاسيكيّين و الكلاسيكيّين الجدد يعتبر التّحليل الماركسي الصّراع ، و ليس النّموّ السّلمي ، محرّكا للتّقدّم . فلئن يتّفق مع المدرسة الكلاسيكيّة في أنّ مسار الانتاج يمثّل العامل الرّئيسي للتّنمية ، فإنّه يرى أنّ علاقات الانتاج تلعب دورا أساسيّا في هذا المسار . تشهد القوى الإنتاجية تطوّرا مستمرّا متعلّقا بالتّقدّم التّقني و مراكمة رأس المال و تستوجب كلّ مرحلة من نموّها شكلا خاصّا من علاقات الانتاج .

يعتبر ماركس و أنجلز أنّ نمط الانتاج الرّأسمالي يتّسم بشراء الطّبقة الاجتماعيّة المهيمنة لقوّة الانتاج بسعر هو الأجر الّذي تتحكّم فيه من خلال تحديد مستوى الاستهلاك الضّروري للعامل ليتمكّن من إعادة الانتاج . الفارق بين قيمة العمل المنجز فعليّا و الأجر يمثّل الفائض الّذي يوظّفه الرّأسمالي لاستهلاكه الخاصّ أو لأشكال مختلفة من الاستثمار . كما أنّ ديناميكيّة المنافسة المتولّدة عن النّظام الرّأسمالي تؤدّي إلى

أزمات اقتصاديّة دوريّة تتسبّب بدورها في انخفاض نسبة المراكمة و تدنّي الأرباح و الأجور . ممّا يشكّل حافزا هامّا لنموّ صادرات رأس المال و المبادلات مع المجتمعات ما قبل الرّأسماليّة . بدورها أدّت هذه الظّواهر إلى المراكمة البدائيّة و الاستعمار . من هذا المنظور لا يفسّر التّخلّف على أنّه تأخّر في التّنمية ، و لكن كنتاج للتّنمية الرّأسمالية و ما تفرضه من نظام للعلاقات الاقتصاديّة الدّوليّة .

❖ نظريّة مراحل النّموّ لروستوRostow :

يرى عالم التّاريخ الأمريكي والت روستو أنّه للانخراط في التّنمية يجب أن تمرّ كلّ المجتمعات بمسار كوني للنّموّ يتكوّن من 5 مراحل هي : المجتمع التّقليدي ، الشّروط السّابقة للانطلاق ، الانطلاق ، الاتّجاه نحو النّضج ، الاستهلاك الجماهيري الواسع (المرحلة النّهائيّة للتّنمية) .

تسند نظريّة روستو دورا أساسيّا للتّصنيع و تربط التّنمية بالنّموّ الاقتصادي الّذي يرتبط بدوره بالاستثمار . فالارتفاع الهامّ في نسبة الاستثمار يمثّل شرطا مسبقا للانطلاق . هذا النّموذج يعتبر إذا الاستثمار معيارا أساسيّا للمرور من مرحلة إلى أخرى .

❖ نظريّة مُنحنى كوزنتس

تعني فرضيّة المنحنى ∩ للعالم الاقتصادي الأمريكي سيمون كوزنتس Simon Kuznets أنّه يوجد خلال دورة النّموّ الاقتصادي إتّجاه تاريخي نحو تعميق الفوارق الاجتماعيّة ثمّ استقرارها و في النّهاية التّخفيف فيها . تذهب هذه المقاربة إذا إلى أنّ كلّ البشر تقريبا كانوا في مجتمعات ما قبل عصر الصّناعة متساويين في الفقر و بالتّالي كانت الفوارق بينهم طفيفة . بانتقال الشّعوب من مرحلة الزّراعة ذات الانتاجيّة الضّعيفة إلى مرحلة الصّناعة الأوفر انتاجيّة بدأت الفوارق في الدّخل تتعمّق . لكن عند نضج المجتمع و ارتفاع نموّه تتقلّص

الفجوات بين المناطق الحضريّة و الرّيفيّة ، كما تؤدّي جرايات المسنّين و إعانات البطالة و غيرها من التّحويلات الاجتماعيّة إلى تخفيض الفوارق .

❖ النّظريّة البنيويّة

تدعو هذه النّظريّة إلى تدخّل الدّولة لتعزيز مسار دائم للتّحوّل الهيكلي يركّز على تنمية صناعة وطنيّة متنوّعة . يتعلّق الأمر بتسريع النّموّ من خلال دعم الهيكلة الاقتصاديّة و مقاومة الانفتاح بهدف تحقيق تنمية متمحورة حول ذاتها . في هذا الصّدد يقترح البنيويّون تحوّلا في الهيكلة الاقتصاديّة المحلّيّة و يشجّعون خصوصا على التّصنيع كبديل عن التّوريد .

الفرضيّة التّي تقوم عليها هذه الإستراتيجية هي وجود طلب محتمل و كاف لصناعة محلّيّة ، و بالتّالي فإنّ العرض لاحق لهذا الطّلب . يكفي إذا تعويض الواردات بإنتاج وطني اعتمادا على سوق داخليّة (يجب تنميتها) محميّة (على الأقلّ مؤقّتا) .

لذا يجب قطع الصّلة مع الطّلب الأجنبي للصّادرات من الموادّ الأوّليّة كمحرّك للنّموّ و المرور إلى ديناميكيّة العرض المقترن بقطاع صناعي محلّي في حالة ازدهار .

❖ النّظريّة التّبعيّة :

يفسّر التّبعيّون الأمريكيّون اللاتينيّون ، علماء الاجتماع أساسا، التّخلّف بالاستغلال التّاريخي المسلّط من طرف بلدان المركز على بلدان الأطراف . توفّر بلدان الأطراف الموادّ الأوّليّة في حين يقتصر دور الاقتصاديّات الصّناعيّة على خلق القيمة المضافة للمنتوجات الأساسيّة . استوحى التّبعيّون أفكارهم من تصوّرات ماركس حول أنماط الإنتاج و من تحاليل مؤسّسي نظريّات الامبرياليّة . وهم ينظرون إلى التّبعيّة على أنّها مسار دائم لاستخراج الموادّ و نقلها من البلدان النّامية إلى المراكز الرّأسماليّة العالميّة . الاستخراج يتمّ عبر المبادلات و يؤدّي إلى ديمومة التّخلّف نظرا لعجز الطّبقات المهيمنة عن توظيف الفائض الوطني لتحقيق المراكمة و الإنتاجية . " التّصنيع

التّابع " يؤدّي إلى إقحام رأس المال المادّي و التّقني للمركز في اقتصاديّات البلدان النّامية و ينجرّ عنه هدم البنية الاقتصاديّة فيها و تعميق الفوارق الاجتماعيّة ، كما يحول دون المراكمة الضّروريّة للتّنمية . للخروج من هذا المأزق يعتبر التّبعيّون أنّ التّنمية الاقتصاديّة تمرّ عبر تغيير جذري في توزيع السّلطة بين الطّبقات في البلدان الفقيرة . وهو ما يعني مسك الجماهير للرّقابة على الفائض الاقتصادي و اعتماد نهج التّنمية الاشتراكيّة مباشرة .

❖ نظريّة الحاجيّات الأساسيّة

أدّى تفاقم الفوارق و الفقر إلى تجديد التّفكير حول التّنمية ليهتمّ بمحاور الحاجيّات الأساسيّة و محدوديّة الموارد . يتعلّق الأمر بمساءلة أسس الرّأسماليّة ، حيث تقوم المراكمة على استغلال وسائل الإنتاج : قوّة العمل و الموادّ الأوّليّة . هذا التّجديد ستتمّ مساندته أيضا من طرف التّيّار الإيكولوجي الّذي ينتقد أيضا المماثلة بين التّنمية و النّموّ المرفوض من أجل آثاره السّلبيّة

على البيئة مثل التّلوّث و النّفاذ السّريع للموارد الطّبيعيّة غير المتجدّدة .

لمواجهة هذه المشاكل تبحث مقاربة الحاجيّات الأساسيّة عن المعادلة بين النّموّ و العدالة . بالتّالي هي تقترح تنمية بديلة قائمة على الاستجابة للحاجيّات و الاستقلاليّة و التّغييرات الهيكليّة و التّناغم مع الطّبيعة . على المستوى العملي يتعلّق الأمر بإعادة توزيع محدود (2%من النّاتج الوطني الخام)عبر استثمارات متنوّعة هادفة إلى تعزيز الإنتاجية و مداخيل الفقراء بواسطة العمل المؤجّر أو المستقلّ . الحاجيّات الأساسيّة هي حاجيّات ذاتيّة التّطوّر و مستقلّة و محترمة للبيئة و قائمة على تغيير البنى الاجتماعيّة . و هي تتمثّل في حاجيّات مادّيّة مثل الغذاء و السّكن و الماء الصّالح للشّراب و التّطهير و النّقل العمومي و التّعليم و الصّحّة ، و حاجيّات لامادّيّة مثل حقوق الإنسان و الدّيمقراطيّة .

5 ـ مفهوم التّنمية المستدامة

أدّى الجدل حول نفاذ الموارد إلى إطلاق النّقد البيئي للتّنمية كمرادفة للنّموّ . ممّا أفضى إلى نشأة مفهوم التّنمية المستدامة . و قد مثّل ذلك ثورة على مستوى التّصوّرات لنموذج التّنمية ، ولاسيّما على النّموذج الغربي للتّنمية الصّناعيّة المهيمن . فتحليل التّنمية المستدامة من خلال تعريفاتها و تطبيقاتها و أدواتها يبرز جوانب القطيعة إزاء النّموذج الصّناعي و الإنتاجي و طريقة نشره في العالم .

في البداية انحصر النّقاش حول محور الاستدامة البيئيّة . لكنّه توسّع لاحقا ليأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصاديّة و الاجتماعيّة و السّياسيّة و الثّقافيّة للتّنمية . وقد ورد مفهوم التّنمية المستدامة للمرّة الأولى في إحدى منشورات الاتّحاد الدّولي من أجل حماية البيئة سنة 1980. لكنّ تداوله على نطاق واسع لم يحدث إلّا إثر استخدامه ضمن تقرير براندتلاند Brandtland الصّادر عن اللجنة العالميّة للبيئة و التّنمية

التّابعة لمنظّمة الأمم المتّحدة سنة 1987 تحت عنوان " مستقبلنا المشترك " . يعتبر هذا التّقرير التّنمية قضيّة دوليّة و هدفا للدّول المتقدّمة و النّامية على السّواء .

منذ ظهوره في تقرير براندتلاند كان مفهوم التّنمية المستدامة محلّ تعريفات متعدّدة . لكنّ أشهرها يبقى ذلك الّذي قدّمه هذا التّقرير الّذي يعرّفها بأنّها " تنمية تسمح بالاستجابة لحاجيّات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على الاستجابة لحاجيّاتها " .

الفصل الأوّل :المقاربات الفكريّة للعلاقة بين الثّقافة و التّنمية

لزمن طويل تمّ التّعامل مع المتغيّر الثّقافي كصندوق أسود في تحاليل التّنمية الاقتصاديّة المستمدّة من التيّار الفكري السّائد في علم الاقتصاد . لكن خلال الأربعينات و الخمسينات من القرن العشرين شكّل التّركيز على الثّقافة و الدّراسات الثّقافيّة جزءا من التّيّار المهيمن في العلوم الاجتماعيّة . الفصل بين الثّقافة و الاقتصاد تزامن مع صعود التّيّار النّيوكلاسيكي في الفكر الاقتصادي منذ منتصف القرن العشرين . باعتباره يرتكز على مفهوم العقلانيّة الأداتيّة rationalité instrumentale يفترض التّيّار النّيوكلاسيكي أنّ خيارات الأفراد تهدف إلى إشباع حاجيّاتهم ، و بالتّالي فهي موجّهة دوما نحو تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح . تهتمّ هذه العقلانيّة الأداتيّة بحساب التّكاليف و الأرباح و تهمل ، تبعا

لذلك ، العوامل الثّقافيّة . هي إذا ذات نزعة كونيّة ، حيث تقدّم نفسها على أنّها تنسحب على جميع البشر بغضّ النّظر عن أصولهم الجغرافيّة و التّاريخيّة . كذلك وصف جونز Jones الموقف التّحليلي لجلّ الاقتصاديّين تجاه الثّقافة بأنّه " حياد ثقافي " . هذا الحياد يمكن أن يتّخذ أشكالا مختلفة و يقع تبنّيه حتّى بطريقة لاواعية .

لكن من الخطأ الجزم أنّ علم الاقتصاد قد أهمل تماما المتغيّر الثّقافي . تعود أولى الأفكار الّتي تربط بين الثّقافة و الاقتصاد إلى مفكّرين كلاسيكيّين مثل دافيد هيوم David Hume و آدم سميث Adam Smith و جون ستيوارت ميل John Stuart Mill.

آدم سميث ، مثلا ، يرى أنّ المصلحة الفرديّة تهدف إلى خلق مصلحة مجتمعيّة . وهو ما يعني أنّ الفردانيّة الّتي يدعو إليها سميث مؤطّرة أخلاقيّا ، فهي تشتغل كرافعة لتنمية المجتمعات . الإحالة على الأخلاق هي إحالة على الثّقافة . بالتّالي لم يهمل

علم الاقتصاد الجوانب الأخلاقيّة و الثّقافيّة للمجتمعات و علاقاتها بالاقتصاد .

خلال القرن التّاسع عشر اعتبرت المدرسة التّاريخيّة الألمانيّة الاقتصاد تكتّلا للمبادئ الّتي تتأسّس على العوامل السّياسيّة و الثّقافيّة و التّاريخيّة . و بما أنّ هذه المدرسة تشكّلت في إطار العلاقة بين المجتمع و الأمّة ، فإنّ الأساس المرجعي لتحليل الثّقافة هو الكيان القومي .

يقدّم كارل ماركس و فريديريك نيتشه ، من زاوية نظر نقديّة ، تصوّرا مختلفا للعلاقة بين الثّقافة و الاقتصاد . حيث يعتبران أنّ تنازل البروليتاريا يستند إلى جملة من المعتقدات و التّصوّرات السّوسيوسياسيّة . الثّقافة من هذا المنظور ، باعتبارها تتمثّل خصوصا في جملة من العناصر اللاماديّة و المثاليّة هي إحدى الوسائل الّتي تعتمدها الطّبقة المهيمنة لتوطيد النّظام الرّأسمالي .

من جهته تناول ألفريد مارشال Alfred Marshal العلاقة بين الاقتصاد و الأعراف ، الّتي يرى أنّ إعادة تشكيلها تتمّ عبر الأجيال من خلال حوافز يخلقها السّياق الاقتصادي . بعبارة أخرى ، حسب هذا المفكّر ، الثّقافة هي الّتي تتكيّف بصفة دائمة مع التّحوّلات الاقتصاديّة .

في بداية القرن العشرين كان ماكس فيبير Max Weber من المفكّرين الأوائل الّذين اعتبروا أنّ الاقتصاد و الايتيقا و القيم و المؤسّسات يشكّلون معا جزءا من نظام واحد . في مؤلّفه " الأخلاق البروتستانيّة و روح الرّأسماليّة " يبيّن فيبير هذه الفكرة من خلال تصوّر علاقة بين نشأة الرّأسماليّة أو الإنسان الحداثي العقلاني و الرّأسمالي ، من جهة ، و القيم الّتي تكرّسها الأخلاق البروتستانيّة من جهة أخرى .

أمّا التّيّار المؤسّساتي فهو يؤكّد على الدّور الهامّ للمؤسّسات في الاقتصاد . يمثّل هذا التّيّار كلّ من ثورستين فيبلين Thorstein Veblen و جون كومونس John

Commons و ويزلي كلير ميتشيل Wesley Clair Mitchel. ينتقد فيبلين Veblen بشدّة التّصوّر الكلاسيكي و النّيوكلاسيكي للسّلوك البشري الّذي يرى أنّه نتيجة لمسار تطوّري مستوعب للجوانب النّفسيّة و البيولوجيّة . تكتّل السّلوكات يشكّل المؤسّسات الّتي تؤثّر بدورها في النّشاط الاقتصادي . لكنّ العامل النّفسي ، حسب هذا التّصوّر ، يقع تحليله كمتغيّر مستقلّ . للمرّة الأولى إذا يتمّ تناول الثّقافة في الفكر الاقتصادي كعنصر منفصل و مستقلّ في التّحليل . رغم هيمنة الفكر النّيوكلاسيكي خلال العشريّات الّتي تلت الحرب العالميّة الثّانية فإنّ المقاربات بشأن العلاقة بين الثّقافة و التّنمية واصلت التّأثير جزئيّا على علم الاقتصاد . خلال السّتّينات مثلا ، كان هناك جدل في علم الاجتماع بين المادّيّة و الشّكلانيّة . تعتبر الأولى متأثّرة بالنّسبيّة الثّقافيّة ، أنّ اقتصاد السّوق ابتداع ثقافي خاصّ بالثّقافة الغربيّة و بالتّالي غير قابل للنّقل مباشرة إلى الثّقافات الأخرى . بينما تؤكّد الشّكلانيّة الّتي

تمثّلها أساسا نظريّة التّحديث ، على عكس ذلك ، أنّ النّظريّة الاقتصاديّة ذات بعد كوني و أنّ النّسبيّة تشوّش على كونيّة التّحليل (جونز) . فنظريّة التّحديث تنسب إلى الثّقافة فشل التّنمية في بلدان العالم الثّالث . حيث تذهب إلى أنّ هذه البلدان يجب أن تتخلّص من السّمات الثّقافيّة (القيم التّقليديّة) الّتي تعيق تنميتها الاقتصاديّة . وهو ما يمكّنها من خلق سلوك عقلاني لدى الأفراد يؤدّي إلى السّير الجيّد للنّشاط الاقتصادي. بالتّالي تسعى هذه النّظريّة إلى إنكار النّسبيّة الثّقافيّة مع القبول بفكرة تأثير المتغيّر الثّقافي على التّنمية الاقتصاديّة . من أبرز مفكّري هذا التّيّار بيتر باورPeter Bauer .

خلال السّبعينات أكّد التّيّار النّيوكلاسيكي على أنّ للمؤسّسات تأثير على سلوك الفاعلين الاقتصاديّين . من أبرز روّاد هذا التّيّار أوليفر وليامسون Oliver Williamson و دوغلاس نورث Douglass North . يعرّف نورث المؤسّسات بأنّها كلّ القيود (القواعد و الأعراف)الشّكليّة و اللاشكليّة الّتي تحكم

التّفاعل الاجتماعي . تشمل القيود الشّكليّة التّشريعات و القواعد المكتوبة . في حين تحيل القواعد اللاشكليّة على سلوك المجموعات الاجتماعيّة و بالتّالي فهي على صلة بمفهوم الثّقافة . حسب هذا التّيّار الفكري ، تساعد المعرفة بالمؤسّسات على التّخفيف من تكلفة المعاملات بالنّسبة للفاعلين الاقتصاديّين . ممّا يحقّق نجاعة أفضل للنّشاط الاقتصادي .

في نهاية الثّمانينيّات تجدّدت التّفسيرات الثّقافيّة للتّنمية الاقتصاديّة ، فقد برز تيّار فكري اقتصادي و سوسيولوجي ذو أهمّيّة متصاعدة يسند للثّقافة دورا محوريّا في مسار التّنمية . كانت المعجزة الآسيويّة إحدى أهمّ العوامل المحفّزة على هذا التّجديد . فالنّموّ الاقتصادي الكبير لليابان ، أوّلا ، و لـ " التّنانين الصّغيرة " في آسيا الشّرقيّة ، ثانيا ، دفع النّخب العلميّة إلى التّساؤل عن الدّور الّذي لعبته " القيم الآسيويّة " في نجاح مسار التّنمية الاقتصاديّة (جونز Jones و بتراكيس Petrakis) .

لا تقف البحوث حول العلاقة بين القيم و النّموّ الاقتصادي عند الحالة الآسيويّة ، بل تمثّل أطر نظريّة متنوّعة للتّحليل مستمدّ من الفكر الفيبيري و من نظريّة التّحديث أو التّقليد الشّومبيتري و من تيّارات فكريّة أخرى .

اعتمدت بعض البحوث المنجزة في نهاية القرن العشرين المعطيات المستخرجة من دراسات القيم ، كتلك المنجزة من طرف رابطة مسح القيم العالميّة World Value Survez لإكمال تحليل النّماذج النّيوكلاسيكيّة . يمكن أن نذكر في هذا السّياق البحوث الّتي قام بها جرت هوفستيد Geert Hofstede و روبارتبوتنام Robert Putnam و رونالد انجلهارت Ronald Inglehart و فرانسيس فوكوياما Fransis Fukuyama و ستيفن كناك Stephen Knack و فيليب كيفر Philip Keefer و فولكر بورنشاي Volker Bornschier .

يرى بعض المفكّرين أنّ ردّ الاعتبار للمتغيّر الثّقافي في تحليل التّنمية الاقتصاديّة قد حصل بفضل وكالات دعم التّنمية ، الّتي سعت إلى تحويل الشّعوب من مواضيع لمشاريعها إلى فاعلة لها .

إجمالا ، أدمجت عديد التّيّارات الفكريّة الاقتصاديّة العوامل الثّقافيّة كعنصر هامّ في التّنمية ، بغرض فهم هذه الأخيرة في إطارها الاجتماعي .العوامل الثّقافيّة تمّ تعريفها عموما كقيم و معتقدات و أعراف و قواعد شكليّة . كما كان الهدف من البحوث الّتي تناولت العلاقة بين الثّقافة و التّنمية خصوصا فهم الكيفيّة الّتي توجّه من خلالها الثّقافة سلوك الفاعلين الاقتصاديّين . بهذا المعنى يمكن القول أنّ السّؤال الّذي يتواتر دائما في هذه البحوث هو معرفة ما إذا كانت هناك ثقافات أو عوامل ثقافيّة محفّزة على التّنمية الاقتصاديّة أكثر من غيرها .

تختلف المقاربات الّتي تقدّم تفسيرا سوسيولوجيّا للعلاقة بين الثّقافة و التّنمية . من ناحية تؤكّد بعض التّصوّرات على تعدّديّة القيم الّتي يمكن أن تدفع التّنمية . في حين تعتبر تصوّرات أخرى أنّ هناك مجموعة من القيم الكونيّة الضّروريّة لنجاح أيّ مسار تنموي . من ناحية أخرى يتمّ تناول العوامل الثّقافيّة كجزء رئيسي في التّحليل أو كبعد من بين أبعاد أخرى ذات تأثير على التّنمية . لذا نقترح تصنيفا لهذه المقاربات على أساس الطّابع المتعدّد أو الكوني الّذي تسنده للعوامل الثّقافيّة و كذلك على أساس الأهمّيّة الّتي تكتسيها هذه العوامل في تحليل التّنمية .

1 ـ التّيّار المركزي :

من المفكّرين من يؤكّد على وجود مسارات أو مواقف أو قيم كونيّة دافعة للتّقدّم الاقتصادي . و بالتّالي فهم يسندون للعوامل الثّقافيّة دورا أساسيّا في مسار التّنمية الاقتصاديّة أو التّخلّف .

من التّصوّرات الّتي تندرج في هذا الإطار اقتراح تصنيف ثقافي يقابل بين نموذجين رئيسيّين من منظومات القيم : الأوّل يدفع كلّيّا التّنمية الاقتصاديّة ، تجسّده المجتمعات المتقدّمة . أمّا الثّاني فهو يعرقل السّير نحو التّنمية و تمثّله المجتمعات التّقليديّة .

هناك من يعتبر أنّ الثّقافات التّقدّميّة تتميّز عن الثّقافات الجامدة بسمات هامّة ، مثل استغلال الوقت ، و الرّغبة في العمل ، و الاعتراف بالجميل ، و صرامة القواعد الأخلاقيّة ، و المستوى العامّ للتّربية ، و العدالة .

يقترح تصوّر آخر نوعا من التّكيّف الهيكلي الهادف إلى تغيير القيم الثّقافيّة التّقليديّة المعرقلة للازدهار الاقتصادي للبلدان الإفريقية . و يؤكّد أنّ المواقف و القيم الّتي توجّه القادة الاجتماعيّين في البلدان النّامية تشتغل كعوائق للتّقدّم الاقتصادي .

في نفس التّوجّه يعتبر بورتر Porter أنّ هناك إجماع على المستوى الدّولي على قيم و مواقف محفّزة لثقافة اقتصادية إنتاجيّة . و بالتّالي يمكن للبلدان النّامية أن تحقّق نموّها الاقتصادي من خلال تشجيع شعوبها على الانخراط في هذا النّوع من الثّقافة .

2 ـ التّيّار اللامركزي :

يؤكّد عديد المفكّرين على تنوّع القيم و الأعراف و القواعد الّتي يمكن أن تدفع مسار التّنمية . وهم يهتمّون بصفة خاصّة بالكيفيّات الّتي يمكن من خلالها للسّمات الثّقافيّة غير الغربيّة أن تؤثّر إيجابيّا في مسارات التّنمية الاقتصاديّة . التّركيز كان حول إمكانيّة المجتمعات غير الغربيّة تطوير مساراتها الذّاتيّة للتّنمية . تمثّل العوامل الثّقافيّة في هذه التّصوّرات عنصرا رئيسيّا في تحليل التّنمية . يرى وي مينغ Wei Ming أنّ التّنمية الاقتصاديّة لبلدان شرق آسيا تمّ تحقيقها تحت تأثير القيم الكونفوشيّة و دون التّعرّض لتغريب عميق . و هو ما يؤكّد أنّ

مسارات التّنمية يمكن أن تتّخذ أشكالا مختلفة عن تلك الخاصّة بالتّحديث الغربي . و بالتّالي يمكن تصوّر مجتمعات أخرى من آسيا و أمريكا اللاتينيّة و إفريقيا تطوّر بدائلها الذّاتيّة للتّنمية .

استنذت بعض التّحاليل إلى نظريّة فيبير حول العلاقة بين البروتستانيّة و روح الرّأسماليّة للتّأكيد على العلاقة بين النّجاح الاقتصادي لليابان و تحديثه من جهة و القيم اليابانيّة من جهة أخرى . كما تعتبر هذه المقاربات أنّ نفس القيم يمكن أن تكون ذات آثار متباينة (إيجابيّة أو عكسيّة) عند تغيير البيئة .

تؤكّد دراسات أخرى أنّ السّمات الثّقافيّة المميّزة للمجتمعات ليست هي الّتي تحدّد تأثيرها على التّنمية الاقتصاديّة بل يتوقّف ذلك على كيفيّة تنظيمها . بعبارة أخرى لا تتحدّد العلاقة بين الثّقافة و التّنمية الاقتصاديّة فقط بناء على العوامل الثّقافيّة لمجتمع معيّن ، و لكن أيضا حسب الميكانيزمات الّتي ترسم العلاقة بين هذه العوامل و النّشاط الاقتصادي .

3 ـ المتغيّر الثّقافي : عنصر من بين عوامل أخرى

يحاول مفكّرون إكمال الإطار التّحليلي للنّماذج الاقتصاديّة الغربيّة من خلال تفسير الطّابع المتفاوت للنّموّ الاقتصادي استنادا إلى مقاربات كيفيّة سوسيولوجيّة و تاريخيّة . حيث يقرّون بتعدّديّة العوامل ثقافيّة الّتي من شأنها دفع مسارات التّنمية . لكنّ الثّقافة لا تمثّل سوى إحدى جملة من العناصر الأخرى .

حسب هذا التّصوّر يمكن أن تكون العوامل الثّقافيّة صالحة لتحليل التّنمية ، لكن شريطة إدراجها ضمن أطر تحليل تشمل أبعادا أخرى ، خصوصا تلك السّياسيّة و الجغرافيّة و التّاريخيّة و الاقتصاديّة و الاجتماعيّة . و يمكن أن تختلف الأهمّيّة المسندة للعوامل الثّقافيّة في هذا النّوع من أطر التّحليل حسب تصوّر كلّ مفكّر .

يقترح ساكس Sachs مثلا إطارا نظريّا يشمل بالإضافة إلى تطوّر العوامل الثّقافيّة ، الّتي تتمثّل في المؤسّسات الاجتماعيّة، الخصوصيّات الجغرافيّة للبلدان محلّ الدّراسة . و هو يعتبر أنّ النّموّ الاقتصادي للمجتمعات الحديثة يرتبط بالسّير الجيّد للمؤسّسات الرّأسماليّة من جهة و توفّر ظروف جغرافيّة ملائمة من جهة أخرى .

ينتقد سن Sen أفكار هنتنغتون Huntington الّذي يسند أهمّيّة محوريّة للعوامل الثّقافيّة في تفسير التّفاوت في التّنمية بين كوريا الجنوبيّة و غانا . و يعتبر أنّ هناك عوامل أخرى تؤثّر في هذا الشّأن ، من بينها دور الدّولة الكوريّة في دفع التّنمية المتمحورة حول التّجارة و المؤسّسات الخاصّة ، و العلاقة الوطيدة بين الاقتصادين الياباني و الكوري بالإضافة إلى مستوى الأمّيّة الأكثر ارتفاعا في غانا مقارنة بكوريا الجنوبيّة في السّتّينات . يرفض إذا هذا المفكّر التّفسير المستند فقط إلى القيم التّقليديّة الكوريّة و يؤيّد إدماج الثّقافة ضمن

إطار تحليل أشمل ، تمثّل فيه القيم الثّقافيّة مصدرا للتّأثير من بين مصادر أخرى .

يؤكّد جونز Jones على ضرورة تناول العوامل الثّقافيّة بحذر عند النّظر إليها كأسباب رئيسيّة للتّنمية . الثّقافة حسب هذا المفكّر تشتغل كمصفاة من شأنها تعطيل النّشاط الاقتصادي ، و ذلك على إثر مسار ردّ فعل عندما تتعرّض للتّغيير من طرف هذا النّشاط . و هو المسار الّذي يسمّيه جونز Jones التّبادل الثّقافي ، حيث تتبادل الثّقافة و الاقتصاد التّأثير بصفة دائمة .

استنادا إلى التّصوّر الفيبيري و المؤسّساتي يقدّم نو Nau بعض المقترحات الهادفة إلى توسيع الأطر التّحليليّة للبحوث حول مشاكل الاقتصاديّات الّتي بصدد التّحوّل . من بين هذه المقترحات ما يلي :

ـ تحديد دور الأفكار في نشأة الأعراف الاجتماعيّة و بالتّالي التّغييرات المؤسّساتيّة .

تحليل الميكانيزمات الملموسة لسير و تجديد و نشر و تأقلم و تغيير الأفكار في التّنظيمات الاجتماعيّة .

ـ الإقرار بوجود أشكال مخصوصة للعقلانيّة الأداتيّة من خلال القبول بفكرة أنّ الأفراد يتدرّبون على أن يصبحوا فاعلين إقتصاديّين و يوجّهون خياراتهم في اقتصاد سوق بناء على قواعد اللعبة السّائدة سواء كانت شكليّة أو لاشكليّة .

4 ـ الثّقافة كرأس مال اجتماعي :

يتواتر مفهوم رأس المال الاجتماعي باستمرار في النّقاشات الّتي تتناول العلاقة بين الثّقافة و التّنمية الاقتصاديّة . لا يطرح هذا المفهوم إشكاليّة الطّابع الكوني أو المتعدّد للعوامل الثّقافيّة الّتي تدفع التّنمية . و بالتّالي فهو يسمح ببعض المرونة على مستوى تحديد القيم المميّزة الّتي يمكن أن تلعب دورا في هذا

الصّدد ، خصوصا تلك الّتي تمثّل مفاتيح مثل الثّقة و احترام القواعد . و هي قيم يعتبرها بعض المفكّرين أساسيّة لنجاح مسارات التّنمية .

تمّ استعمال مفهوم رأس المال الاجتماعي أوّلا من طرف ثورستين فيبلين Thorstein Veblen و ليدا جودسون Lyda Judson و جاين جاكوبز Jane Jacobs . ثم استخدم مجدّدا في السّبعينات من طرف الاقتصادي جلين لوري Gleen Loury و علماء اجتماع مثل إيفان لايت Ivan Light و بيار بورديو Pierre Bourdieu.

منذ الثّمانينيّات انتشر المفهوم بفضل كولمان Coleman الّذي يؤكّد على أنّ رأس المال الاجتماعي ملك جماعي Bien collectif لا يمكن لأحد أن يحتكره ، كما يتدخّل عمليّا في الحياة الاجتماعيّة في شكل احترام الالتزامات المتبادلة و قواعد السّلوك السّائدة . و هو ما يخلق بدوره علاقات ثقة .

هذا التّفسير المحايد لرأس المال الاجتماعي تمّ تطويره لاحقا من طرف بوتنام Putnam ليحيل على " الطّابع المعيش لمؤسّسات مجتمع مدني تشاركي و تضامني ، يتعاون أعضاؤه دون الكثير من الخلفيّات على أساس الثّقة " . يربط هذا التّفسير مفهوم رأس المال الاجتماعي بمفهوم " الثّقافة المدنيّة" الّذي برز في السّتّينيّات . وهو مفهوم يركّز على أهمّيّة الرّوح المدنيّة في النّموذج الأنجلوسكسوني البروتستاني الّذي يتميّز بعلاقات التّعاون و المعاملة بالمثل و الثّقة و التّسامح .

يعتبر فوكوياما أنّ الثّقة تشتغل كعامل يسهّل و يحفّز نجاعة أنشطة جماعة أو مؤسّسة . و هي بالتّالي القيمة الأهمّ الّتي تميّز رأس المال الاجتماعي . بالتّالي يفسّر هذا المفكّر الاختلافات بين المجتمعات على مستوى رأس المال الاجتماعي بما يسمّيه " شعاع الثّقة " أي مدى تبنّي قيم الثّقة و الأمانة و المعاملة بالمثل في إطار مجموعة بشريّة . و يرى فوكوياما أنّ أهمّيّة القواعد غير الشّكليّة الّتي يخلقها رأس المال

الاجتماعي لا تقتصر على المجال الاقتصادي ، بل تمتدّ إلى المجالات السّياسيّة و الاجتماعيّة . فهي تسمح ببناء مجتمع مدني سليم ، كعنصر ضروري للسّير الجيّد للدّيمقراطيّة ، و بالمحافظة عليه .

5 ـ الثّقافة و المقاربات الكمّيّة للنّموّ الاقتصادي :

يعتبر بعض الباحثين أنّ استغلال المعطيات المستخرجة من استطلاعات الرّأي يمثّل طريقة بحث واعدة حول العلاقة بين الثّقافة و التّنمية الاقتصاديّة . فهو يسمح باستنتاج القيم السّائدة في المجتمعات محلّ الدّراسة و بمقارنتها خصوصا بنسب تنميتها الاقتصاديّة .

على غرار البحوث الّتي تهتمّ برأس المال الاجتماعي لا تتّسم العلاقة بين الثّقافة و التّنمية الاقتصاديّة في هذا الصّنف من الأعمال بطابع تعدّدي أو كوني . لذا يخضع اقترابها من هذا الطّابع أو ذاك لماهيّة المعطيات الواقع اختيارها لتمثيل المتغيّر

الثّقافي و لعلاقتها ببقيّة المتغيّرات المعتمدة في دراسة النّموّ الاقتصادي . و لا تمثّل العوامل الثّقافيّة في هذه البحوث سوى عنصر من بين عناصر أخرى من شأنها التّأثير في مسارات التّنمية .

هناك عديد النّماذج الاقتصاديّة الكمّيّة الّتي ينتهجها الباحثون من أجل فهم أفضل للعلاقة بين الثّقافة من جهة و النّموّ الاقتصادي و كلفة المعاملات و عناصر أخرى من جهة ثانية. من بين هذه النّماذج القياس الكمّي للأبعاد الثّقافيّة و إدراجها في معادلة نموّ تتكوّن من رأس المال المادّي و العمل و المستوى التّكنولوجي و رأس المال البشري و المتغيّر الثّقافي الواقع اختياره . و تبيّن النّتائج المتحصّل عليها من تطبيق هذا النّموذج أنّ تقليص قيم التّوجيه الاجتماعي يؤثّر سلبا في النّسبة السّنويّة لنموّ الدّخل القومي الخام ، بغضّ النّظر عن التّغيير المسلّط على قيم توجيه النّجاعة .

رغم أنّ العامل الأهمّ في التّكهّن بالنّموّ الاقتصادي في بعض النّماذج هو رأس المال المادّي ، فإنّ الباحثين الّذين ينتهجونها يقرّون أنّ المتغيّر الثّقافي (الثّقة و التّسامح) يمارس أيضا تأثيرا هامّا في النّموّ الاقتصادي. كما يؤكّدون أنّ أهمّية الثّقة تتزايد كلّما بلغت الدّول مستويات تنمية أعلى ، فهي تسهّل التّجديد التّكنولوجي من خلال المساهمة في تبنّ أسرع للتّحديث.

الفصل الثّاني : جهود المنظّمات الدّوليّة

1ـ محطّات تاريخيّة

غداة الحرب العالميّة الثّانية ، خلال فترة إعادة الإعمار ، وقع تأسيس منظّمة الأمم المتّحدة و المؤسّسات التّابعة لها . آنذاك كان يتمّ التّعامل مع الدّول الأمم ككيانات موحّدة ، و بالتّالي ارتبطت فكرة التّعدّديّة و التّنوّع بالاختلافات بين الدّول و لم تطرح داخلها . في هذه المرحلة الأولى استخدم مفهوم الثّقافة كمرادف للإنتاج الفنّي و الممارسات الإبداعيّة .

تميّزت الفترة الثّانية ، الّتي امتدّت إلى غاية الثّمانينات ، بالتّنافس بين المعسكرين المتعارضين خلال الحرب الباردة . ترافق ذلك مع تأكيد الدّول النّاشئة حديثا على هويّتها الثّقافيّة المميّزة لها كمبرّر لاستقلالها و وجودها على السّاحة الدّوليّة . مثّلت تلك الهويّات مسألة سياسيّة مركزيّة بالنّسبة لتلك الدّول . و بالتّالي تمّ توسيع مفهوم الثّقافة ليشمل محور الهويّة .

بالتّوازي مع ذلك اتّسمت هذه الفترة بمقاومة التّوحيد التّكنولوجي و الإمبرياليّة الإيديولوجيّة للدّول القويّة .

خلال الفترة الثّالثة ارتبط مفهوم الثّقافة بفكرة التّنمية الذّاتيّة . و ذلك من خلال مطالبة الدّول المتمتّعة بدعم مالي تقني بالحقّ في تحديد طرقها الذّاتيّة للتّنمية . كان هدفها من ذلك المشاركة بقوّة و على قدم المساواة في الشّؤون الدّوليّة . أمّا الفترة الرّابعة فقد اتّسمت بإثارة إشكاليّة العلاقة بين الثّقافة و الدّيمقراطيّة . اعتبر التّسامح ضروريّا ليس فقط بين المجتمعات و لكن أيضا داخلها . فتمّ التّركيز على المشاكل الدّاخليّة للمجتمعات ، لاسيّما في المراكز الحضريّة ، و على المسائل المتعلّقة بحقوق الأقلّيات و بتعايش المجموعات المختلفة . لكنّ التّحوّل الأبرز في هذه الفترة يتمثّل في تسريع في مسار العولمة ، و ما ترتّب عن ذلك من انقلاب في النّظام الاقتصادي و التّكنولوجي و كذلك في العقليّات و كيفيّة تصوّر

العالم . في هذا السّياق تشكّلت الأسواق العالميّة الجديدة و أثير الجدل بشأن وضع السّلع الثّقافيّة مقارنة بغيرها .

طيلة هذه الفترات و إثرها سعت الوكالات الكبرى لدعم التّنمية إلى إيلاء أهمّيّة لمحور الثّقافة ، بغرض تحويل الشّعوب من مواضيع لمشاريعها إلى فاعلة لها . هذه الوكالات هي خصوصا البنك العالمي و برنامج الأمم المتّحدة للتّنمية و اليونسكو و بنك التّنمية للبلدان الأمريكيّة . فقد كثّفت من النّدوات و فرق العمل و النّشريّات و الإعلانات الرّسميّة حول العلاقة الوطيدة بين الثّقافة و التّنمية . يبرز ذلك من خلال عديد المحطّات التّاريخيّة الهامّة .

كانت البداية مع أوّل مؤتمر عالمي للسّياسات الثّقافيّة ، في مكسيكو سيتي سنة 1982 .

في سنة 1988 أطلقت اليونسكو العشريّة العالميّة للتّنمية الثّقافيّة بهدف التّأكيد على أهمّيّة الثّقافة في السّياسات الوطنيّة

و الدّوليّة للتّنمية . تمخّض عن هذه المبادرة وضع أدوات تقييم (إحصائيّات ، وثائق جرد ، خرائط للموارد الثّقافيّة)
و صياغة نصوص قانونيّة دوليّة و اهتمام متزايد بالصّناعات الثّقافيّة .

من سنة 1992 إلى 1996 تولّت اللجنة العالميّة للثّقافة إعداد تقرير يقترح رؤية واسعة للتنوّع الثّقافي ، تشمل كلّ أشكال الاختلاف الّتي كثيرا ما يقع على أساسها إقصاء الشّعوب من مسار و ثمار التّنمية .

في سنة 1998 انعقد المؤتمر الدّولي الحكومي حول السّياسات الثّقافيّة من أجل التّنمية في ستوكهولم . و قد أقرّ المشاركون فيه أنّ التنوّع الثّقافي جانب أساسي من جوانب التّنمية . في نفس المناسبة تمّ إحداث الشّبكة الدّوليّة للسّياسات الثّقافيّة .

في نهاية سنة 1999 نظّم البنك العالمي و اليونسكو المؤتمر الدّولي للحكومات في فلورنسا بإيطاليا ، تحت عنوان " أهمّيّة الثّقافة و التّمويل و الموارد و اقتصاديّات الثّقافة في التّنمية المستدامة " . تمّ التّأكيد في هذا المؤتمر على أنّ الثّقافة رأس مال ذو أهمّيّة محوريّة من أجل نموّ و تنمية اقتصاديّين مستدامين . خلال نفس العام تولّى بنك البلدان الأمريكيّة للتّنمية تنظيم منتدى " الثّقافة و التّنمية " .

شهدت العشريّة الأولى من الألفيّة الثّالثة اهتماما متزايدا بالعلاقة بين الثّقافة و التّنمية بفضل عمل المنظّمات الدّوليّة . في هذه الفترة تمّ وضع جملة من النّصوص القانونيّة الدّوليّة الهامّة المتعلّقة بهذا الشّأن و تعمّق الوعي بأهمّيّة الثّقافة كأداة للحوار و الإدماج الاجتماعي و قوّة محرّكة للاقتصاد و وسيلة للمحافظة على التّراث .

على إثر تبنّي الأهداف الإنمائية للألفيّة في مطلع تلك العشريّة سعت المنظمات الدّوليّة ، خصوصا اليونسكو و برنامج الأمم

المتّحدة الإنمائي PNUD و الإتّحاد الأوروبّي و مؤتمر الأمم المتّحدة للتّجارة و التّنمية و المنظّمة الدّوليّة للفرنكوفونيّة و رابطة الكومنولث ، إلى إدماج الثّقافة في أجندات التّنمية . بالتّوازي مع ذلك تعاظم دور المجتمع المدني في صياغة و تنفيذ النّصوص القانونيّة و السّياسات العامّة .

في سنة 2001 تمّ تبنّي الإعلان العالمي لليونسكو حول التّنوّع الثّقافي. و هو يرتقي بهذا التّنوّع إلى مرتبة " التّراث المشترك للإنسانية " ، و يعتبره ضروريّا للجنس البشري ضرورة التّنوّع البيولوجي بالنّسبة للكائنات الحيّة ، بالتّالي هو يؤكّد على أنّ الدّفاع عنه حتميّة أخلاقيّة لا تنفصل عن احترام كرامة الإنسان .

رغم أنّه غير ملزم ، يدشّن هذا الإعلان عشريّة تميّزت بتبنّي اليونسكو لسلسلة من النّصوص القانونيّة المخصّصة لحماية التّراث الثّقافي و تعزيز التّنوّع و دفع صياغة السّياسات

الوطنيّة للثّقافة . يتعلّق الأمر عموما بإقرار و تفعيل دور الثّقافة في تحقيق التّنمية بمختلف أبعادها .

في نفس العام 2001 تبنّت الجلسة العامّة لليونسكو الاتّفاقيّة حول التّراث الثّقافي المغمور بالمياه و في سنة 2003 الاتّفاقيّة بشأن التّراث الثّقافي اللامادّي .

في سنة 2002 انعقدت القمّة العالميّة للتّنمية المستدامة " ريو + 10 " في جوهانسبورغ . و قد تمّ خلالها التّأكيد على أنّ الثّقافة بعد أساسي من أبعاد التّنمية المستدامة و على الدّور الذّي تلعبه في كلّ مشاريع التّنمية ، كالقضاء على الفقر و المحافظة على التّنوّع البيولوجي و التّصرّف في الموارد الطّبيعيّة و مجابهة التّغيّر المناخي .

في سنة 2004 تمّ نشر التّقرير العالمي للتّنمية البشريّة ببادرة من برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي PNUD تحت عنوان " الحرّيّة الثّقافيّة في عالم متنوّع " . و قد أكّد على ضرورة

تمكين الأشخاص من ممارسة نمط الحياة الّذي اختاروه و من الوسائل و الفرص الّتي تتيح لهم ذلك " . كما نصّ على أنّ تحقيق الأهداف الإنمائية للألفيّة يتطلّب رفع تحدّي بناء مجتمعات حاضنة للجميع و تحترم التّنوّع الثّقافي " . كما لاحظ التّقرير أنّ البلدان النّامية تتميّز بتراث ثقافي أكثر ثراء و تنوّعا من ذلك الّذي يوجد في البلدان المتقدّمة ، و بالتّالي يمكن توظيفه لتحقيق التّنمية .

انطلاقا من هذا التّحليل ، يعمل التّقرير على تقويض فكرة أنّ السّياسات الثّقافيّة الّتي تعترف بالهويّات الثّقافيّة و تعزّز التّنوّع مصدر تقسيم و نزاعات و استبداد و تعطيل للتّنمية . بل يؤكّد على أنّ تلك السّياسات ضروريّة باعتبار أنّ إقصاء الجماعات على أساس ثقافاتها المميّزة غالبا ما يؤدّي إلى التوتّرات و الاضطرابات .

بمناسبة القمّة العالميّة حول التّنمية المستدامة " ريو + 20 " في ري ودي جانيرو سنة 2012 أقرّت الدّول المشاركة أنّ

هناك علاقة وطيدة بين التّنوّع الثّقافي و الطّبيعي ، و أنّ كلّ الثّقافات و الحضارات من شأنها أن تساهم في التّنمية المستدامة .

من سنة 2010 إلى سنة 2013 تبنّت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة 3 قرارات تؤكّد على التّرابط بين الثّقافة و التّنمية .
و يقرّ آخرها ، الصّادر سنة 2013 ، بصفة صريحة بالعلاقة بين الثّقافة و الرّكائز الثّلاثة للتّنمية المستدامة . كما يدعو إلى مراعاة ، على النّحو الواجب ، دور الثّقافة عند صياغة أجندة التّنمية المستدامة لما بعد 2015 .

2 ـ اتّفاقيّة حماية و تعزيز تنوّع أشكال التّعبير الثّقافي

تم تبني هذه الاتفاقيّة خلال الفترة المحدّدة لتحقيق الأهداف الإنمائيّة للألفيّة (2000 - 2015) . حيث تمّت المصادقة عليها من طرف الجلسة العامّة لليونسكو في 20 أكتوبر 2005 ودخلت حيّز النّفاذ في 18 مارس 2007.

تم التّنصيص على التّنمية المستدامة كإحدى المبادئ التوجيهيّة للاتفاقيّة في الفقرة السّادسة من المادّة الثّانية منها . حيث ورد فيها أنّ التّنوّع الثّقافي يشكّل ثروة نفيسة للأفراد والمجتمعات ، وأنّ حمايته و تعزيزه شرط أساسي لتحقيق التّنمية المستدامة لفائدة الأجيال الحاضرة واللاحقة.

أدرجت الاتّفاقيّة هدفا جديدا في القانون الدولي من خلال دعوة الأطراف إلى جعل الثّقافة عنصرا استراتيجيّا ، ليس فحسب في برامج التّعاون الدّولي من أجل التنمية ، ولكن أيضا في السّياسات الوطنيّة للتّنمية . فالمادّة 13 التي وردت تحت عنوان " دمج الثّقافة في سياسات التّنمية المستدامة" تنصّ على أنّه " تسعى الأطراف إلى دمج الثّقافة في سياساتها الإنمائيّة على جميع المستويات بغية تهيئة الظروف المواتية لتحقيق التّنمية المستدامة ، وتعمل في هذا الإطار على تدعيم الجوانب المتّصلة بحماية وتعزيز تنوّع أشكال التّعبير الثّقافي. "

أمّا المادّة 14 المتعلّقة بإدراج الثّقافة في برامج التّعاون الدّولي من أجل تحقيق التّنمية فهي تلزم الأطراف بالسّعي إلى دعم التّعاون فيما بينها من أجل تحقيق التّنمية المستدامة والحدّ من الفقر ، لاسيّما فيما يخصّ الاحتياجات المحدّدة للبلدان النّامية ، بغية التّشجيع على قيام قطاع ثقافي نشيط . في هذا الإطار تنصّ هذه المادّة على اتّخاذ جملة من التّدابير من بينها تعزيز الصّناعات الثّقافية في البلدان النّامية من خلال ما يلي :

-بناء وتعزيز القدرات الإنتاجيّة و التوزيعيّة في مجال الثّقافة في البلدان النّامية .

-تيسير وصول أنشطتها وسلعها وخدماتها الثّقافية على نطاق أوسع إلى السّوق العالميّة وشبكات التوزيع الدوليّة .

-إتاحة نشأة أسواق محليّة و إقليميّة تملك مقوّمات البقاء .

-اتّخاذ التّدابير المناسبة في البلدان المتقدّمة ، كلّما أمكن ، من أجل تيسير دخول الأنشطة والسّلع والخدمات الثّقافيّة الخاصّة بالبلدان النّامية إلى أراضيها

-توفير الدّعم للنّشاط الإبداعي وتسهيل تنقّل الفنّانين المنتمين إلى البلدان النّامية قدر الإمكان

-تشجيع التّعاون المناسب بين البلدان المتقدّمة والنّامية ، لاسيّما في مجالي الموسيقى والسّينما

من التّدابير الأخرى بناء القدرات من خلال تبادل المعلومات والخبرة والدّراية ، وتدريب الموارد البشريّة في البلدان النّامية، في القطاعين العامّ والخاصّ ، ولاسيّما في مجالات:

-القدرات الإستراتيجيّة و الإداريّة

-رسم السّياسات وتنفيذها

-التّرويج لأشكال التّعبير الثّقافي وتوزيعها

-تنمية المشاريع المتوسّطة والصّغيرة والبالغة الصّغر

-استخدام التّكنولوجيا

-تطوير المهارات ونقلها

في إطار التّدابير الواجب اتّخاذها أيضا تنصّ المادّة 14 على نقل التّكنولوجيا والدّراية من خلال اعتماد التّدابير التّشجيعيّة المناسبة ، ولاسيّما في مجال الصّناعات والمشاريع الثقافيّة.

كما يأتي الدّعم المالي كأحد تلك التّدابير من خلال:

-إنشاء صندوق دولي للتّنوع الثّقافي

-توفير مساعدة إنمائيّة رسميةٍ ، عند الاقتضاء ، ويشمل ذلك المساعدة التقنيّة لحفز ودعم الإبداع

-أشكال أخرى من المساعدة الماليّة كالقروض المنخفضة الفائدة والإعانات وغير ذلك من الآليّات التّمويليّة

3 - الثّقافة و البرنامجين العالميّين للتّنمية

خلال قمّة الألفيّة المنعقدة سنة 2000 تبنّت الدّول الأعضاء في الأمم المتّحدة برنامجا عالميّا للتّنمية ، تحت عنوان

" الأهداف الإنمائية للألفيّة " . وهو يمتدّ إلى غاية سنة 2015 و يتكوّن من 8 أهداف هي :

1 ـ القضاء على الفقر المدقع و الجوع

2 ـ تحقيق تعميم التّعليم الابتدائي

3 ـ تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة

4 ـ تقليل وفيّات الأطفال

5 ـ تحسين الصّحّة النّفاسيّة

6 ـ مكافحة الإيدز و الملاريا و الأمراض الأخرى

تنقسم هذه الأهداف بدورها إلى 21 غاية قابلة للقياس اعتمادا على 60 مؤشّر .

مثّل القضاء على الفقر ، و خصوصا الفقر المدقع ، الهدف العامّ للأهداف الإنمائيّة للألفيّة . و بالتّالي يستهدف هذا البرنامج البلدان النّامية و الأشدّ فقرا .

في سنة 2015 صدر تقرير عن منظّمة الأمم المتّحدة يبيّن مدى تحقيق الأهداف الإنمائيّة للألفيّة . و هو يلاحظ أنّ نسبة الفقر المدقع انخفضت بصفة هامّة خلال العشريّتين الأخيرتين. في سنة 1990 كان ما يقارب نصف سكّان البلدان النّامية يعيشون بأقلّ من 1,25 دولار في اليوم ، هذه النّسبة تقلّصت إلى 14% سنة 2015 . يرصد التّقرير خطوات أخرى في مجالات التّربية و الصّحّة و المساواة و تقليص وفيّات الأطفال و غيرها ... لكنّه يقرّ في نفس الوقت أنّ ما تحقّق غير كاف و لا يشمل كلّ البلدان بنفس الدّرجة . إذ لا يزال 800 مليون شخص في العالم يعيشون في وضعيّة فقر مدقع ، و 795 مليون شخص يشكون الجوع ، و 57 مليون طفل لا نفاذ لهم إلى التّعليم الابتدائي . كما أنّ الفوارق على أساس الجنس و على صعيد الدّخل و الفرص لا تزال قائمة . كذلك لا تزال وفيّات الأطفال مرتفعة في البلدان الأكثر فقرا .

في أكتوبر 2009 صرّحت المديرة العامّة الجديدة لليونسكو مباشرة إثر انتخابها و تنصيبها أنّ التّنمية مسار شامل تمثّل فيه الثّقافة عنصرا رئيسيّا ، معبّرة عن أسفها أنّ الثّقافة ليست ضمن الأهداف الإنمائية للألفيّة ، و على عزمها على إعادة إحياء النّقاش حول العلاقات الوطيدة بين الثّقافة و التّنمية .

قبل ذلك و في نفس العام صرّح سلفها أنّ " الثّقافة هي المنسيّة الكبرى في الأهداف الإنمائيّة للألفيّة " .

رغم ذلك تعدّدت الجهود الدّوليّة الرّامية إلى تدارك إهمال الثّقافة في برنامج الأهداف الإنمائيّة للألفيّة و إبراز دورها في تحقيق التّنمية . ففي سنة 2006 تمّ إحداث صندوق تحقيق الأهداف الإنمائيّة للألفيّة بالتّعاون بين برنامج الأمم المتّحدة للتّنمية و إسبانيا . و خصّص أحد أقسامه الرّئيسيّة لمحور الثّقافة و التّنمية . موّلت إسبانيا في إطار هذا الصّندوق 18 برنامج في 18 بلد بتكلفة 95 مليون دولار . و هي برامج

تهدف إلى دفع الإدماج الاجتماعي و التّقليص من الفقر عن طريق تعزيز و تثمين الموارد الثّقافيّة .

ساهمت مشاركة إسبانيا في هذا الملفّ بصفة هامّة في كسب تأييد الإتّحاد الأوروبّي ، الّذي ترأسته في السّداسيّة الأولى من سنة 2010 ، لمسألة دور الثّقافة في التّنمية .

خمس سنوات قبل الأجل الأقصى لتحقيق الأهداف الإنمائيّة الألفيّة تعزّزت و تضافرت المساعي الدّوليّة الرّامية إلى إسناد الثّقافة مكانة محوريّة في سياسات التّنمية . يتعلّق الأمر بالعمل على إعادة النّظر في النّموذج (البارادیغم) الدّولي للتّنمية .

في نهاية سنة 2009 نشرت اليونسكو تقريرا عالميّا تحت عنوان " الاستثمار في التّنوّع الثّقافي و الحوار بين الثّقافات ". وهو يتناول الفائدة الّتي يمكن أن تجنيها المؤسّسات الّتي تستثمر في التّنوّع الثّقافي سواء على مستوى التّصرّف أو الموارد البشريّة أو التّسويق . و بالتّالي فهو يسلّط الضّوء على

المردوديّة الاقتصاديّة للقطاع الثّقافي و يدحض الفكرة السّائدة الّتي تذهب إلى أنّ الاستثمار فيه محفوف أكثر بالمخاطر ، و الّتي بسببها حسب التّقرير ، غالبا ما يشكو القطاع الثّقافي ضعف التّمويل خصوصا في البلدان النّامية . ممّا يحرم هذه البلدان من رافعة إستراتيجية هامّة و حيويّة . تأكيدا لما ورد في التّقرير و إطار نفس التّمشّي نظّمت اليونسكو في أفريل من سنة 2010 ندوة حول التّصرّف في المخاطر في تمويل الثّقافة ، بمشاركة خبراء في مجالات الماليّة و التّنمية و الثّقافة.

في نفس تلك الفترة تعاونت اليونسكو و الإتّحاد الأوروبّي على تعزيز منظومة حوكمة القطاع الثّقافي في 69 بلد صادق على اتفاقيّة حماية و تعزيز تنوّع أشكال التّعبير الثّقافي . و قد كان الهدف من ذلك مساعدة البلدان المستفيدة على وضع الإطار التّشريعي و التّرتيبي و المؤسّساتي الضّروري لتنمية قطاعها الثّقافي . ممّا يسمح لها بصياغة سياسات تسند دورا للثّقافة في

التّنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، ولاسيّما من خلال الصّناعات الثّقافيّة . لتحقيق هذه الغاية يجب أن تضمن تلك السّياسات ، لفائدة المبدعين و العاملين في القطاع الثّقافي و المواطنين في البلدان المستفيدة ، إمكانيّة الإبداع و الإنتاج و التّرويج و النّفاذ لأنشطة و سلع و خدمات ثقافيّة متنوّعة .

من خلال إغفال الثّقافة في الإعلان الأوّل لأهداف الألفيّة ، تمّ إهمال العنصر البشري . كما لم تتضمّن القمّة الثّانية للألفيّة المنتظمة في سنة 2005 في وثيقتها الختاميّة سوى إحالة غامضة على الثّقافة ، حيث تنصّ على " إثراء الإنسانيّة من طرف كلّ الثّقافات و الحضارات و التّعاون فيما بينها " .

إثر سنة 2005 تجنّدت اليونسكو رفقة منظّمات دوليّة أخرى لتحذير المجتمع الدّولي من العواقب الوخيمة لتجاهل الثّقافة ، و لإبراز دورها في التّنمية و إدراجها في صميم الأجندة العالميّة المتعلّقة بهذا الشأن . هذه المنظّمات هي مؤتمر الأمم المتّحدة للتّجارة و التّنمية و الإتّحاد الأوروبّي و الكومنولث .

لم يكن الغرض من تلك الجهود الدّوليّة إضافة هدف إنمائي تاسع للألفيّة ، بل أن تكون الثّقافة العنصر العابر لكلّ الإستراتيجيّات و السّياسات . ممّا يتطلّب تغييرا في سلّم الأولويّات على مستوى البرمجة و التّمويل و مقاربة شاملة لقضيّة التّنمية من ناحية أخرى .

في سنة 2008 أصدر مؤتمر الأمم المتّحدة للتّجارة و التّنمية تقريرا حول الاقتصاد الإبداعي . و قد تمّ التّأكيد فيه على الصّلة الوثيقة بين الإبداع و الثّقافة و الاقتصاد و التّكنولوجيا. كما يعتبر التّقرير أنّ الاقتصاد الإبداعي من شأنه أن يمثّل وسيلة لخلق موارد و مواطن شغل و فرص تصدير ، و لتعزيز الإدماج الاجتماعي و التّنوّع الثّقافي و التّنمية البشريّة .

منذ سنة 2007 اقترح الإتّحاد الأوروبّي " الإدماج الدّائم للبعد الثّقافي و مختلف أوجه الثّقافة في جملة السّياسات و المشاريع و البرامج في مجال العلاقات الخارجيّة و التّنمية " . كما أكّد

في جوان من سنة 2010 على ضرورة مراعاة البعد الثّقافي في إستراتيجيّات و برامج التّنمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائيّة للألفيّة . في نفس المناسبة دعا إلى حثّ البلدان الشّريكة على صياغة سياساتها الثّقافيّة و العمل على جعل القطاع الثّقافي من مجالات التّعاون الدّولي . في سنة 2010 أصدر كتابا أخضر حول الصّناعات الثّقافيّة . و هو ما مثّل مناسبة للتّعبير مجدّدا عن موقفه بشأن المكانة الّتي يجب أن يحظى بها القطاع الثّقافي في الاتفاقيات مع البلدان الأخرى .

في سبتمبر 2010 تناولت مجموعة دول إفريقيا و البحر الكاريبي و المحيط الهادي و الإتّحاد الأوروبّي هذه المسألة . حيث أكّدت على وعيها بأنّ إستراتيجيّات و برامج التّنمية يجب أن تراعي ، على النّحو الواجب ، الثّقافات المحلّيّة . و ذلك حتّى تتبنّاها الشّعوب المعنيّة و تفضي إلى تنمية مستدامة .

في نفس العام 2010 ، عقدت الكومنولث مؤتمرا حول الثّقافة و التّنمية . و قد أصدرت على إثره إعلانا سلّطت فيه الضّوء على الرّوابط المتعدّدة بين الثّقافة و التّنمية و على القيمة المضافة الّتي يمكن أن تنتج عنها . و بالتّالي أكّدت المنظّمة على أهمّية تحسيس حكومات مجموعتها و المانحين و المجتمع المدني بالعلاقة الحتميّة بين الثّقافة و الإبداع من جهة و تنمية ناجعة من جهة أخرى . و ذلك بغرض اعتماد صيغ
و ممارسات تنمويّة أكثر استدامة و دفع مساهمة الثّقافة في التّنمية الاقتصادية و الاجتماعيّة و التّوقّي من النّزاعات .

خلال السّداسيّة الأولى من سنة 2010 كانت الوثيقة النّهائيّة لقمّة الألفيّة + 10 بصدد الإعداد . شهدت هذه الفترة نشاطا دبلوماسيا قويّا لإدراج البعد الثّقافي في تلك الوثيقة . أثناء انعقاد القمّة بادرت اليونسكو بتنظيم مائدة مستديرة بالتّعاون مع مفوّضتي الإتّحاد الأوروبّي و الإتّحاد الإفريقي ، بهدف إقناع قادة الدّول في العالم و المنظّمات التّابعة للأمم المتّحدة

و مؤسّسات التّنمية و المجتمع المدني بضرورة اعتبار الثّقافة مكوّنا رئيسيّا من مكوّنات التّنمية .

ضمن الإعلان الختامي لقمّة الألفيّة بنيويورك سنة 2010 أكّدت الأمم المتّحدة ، ممثّلة برؤساء الدّول و الحكومات ، للمرّة الأولى أهمّيّة التّنوّع الثّقافي و دور القطاع الثّقافي كمورد إستراتيجي قائم الذّات . و بالتّالي حثّ الإعلان المجتمع الدّولي على الوعي بأنّ كلّ إستراتيجية للتّنمية المستدامة لا يمكن أن تكون " محايدة ثقافيّا " . ممّا يتطلّب إدراج البعد الثّقافي فيها و الاستفادة من التّفاعل الدّيناميكي بين الثّقافات . فالثّقافة حسب الإعلان هي أفضل حليف للتّنمية ، و هي في الآن نفسه أفضل حصن واق من عوائق التّنمية .

الفصل الثّالث : الثّقافة وأهداف التّنمية المستدامة

للعام2030

في إطار توسيع المشاركة في صياغة أهداف التّنمية المستدامة للعام 2030 نظّمت اليونسكو سنة 2014 جملة من الحوارات حول الثّقافة و التّنمية المستدامة بمشاركة العديد من مكوّنات المجتمع المدني و الأطراف المعنيّة في القطاعين العامّ و الخاصّ . انتظمت هذه المبادرة بالتّعاون مع صندوق الأمم المتّحدة للسّكّان و برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي و حكومات الدّول الّتي احتضنت الحوارات و هي المغرب و مالي و البوسنة و الهرسك و إكوادور و صربيا . بالتّوازي مع ذلك تمّ إطلاق دعوة على نطاق دولي لإرسال مشاركات و تنظيم سلسلة من النّقاشات عن بعد حول الموضوع . توّجت الحوارات بمنتدى دولي في فلورنسا بإيطاليا بحضور 400 مشارك من 2 إلى 4 أكتوبر 2014 .

تمّ التّأكيد في هذه الحوارات على أنّه لا توجد حلول كونيّة موحّدة لتحقيق أهداف التّنمية المستدامة ، فصيغ التّنمية تتباين حسب السّياق الثّقافي المحلّي . كما أنّ الثّقافة باعتبارها " مجمل السّمات الرّوحيّة و المادّيّة و الفكريّة و العاطفيّة الّتي يتّصف بها مجتمع أو مجموعة إجتماعيّة " من شأنها أن توفّر حلولا مستدامة للاشكاليّات التّنمويّة الّتي يواجهها العالم . ذلك بفضل الدّور الّذي تلعبه في التّنمية البشريّة و باعتبارها عامل استقرار و صمود و ذات دلالة رمزيّة بالنّسبة للمجتمعات .

تناول المشاركون بالنّقاش صيغ مساهمة الثّقافة في تحقيق أهداف التّنمية المستدامة في 6 مجالات رئيسيّة هي :

- مقاومة الفقر

- التّربية

- المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة

- المدن المستدامة و التّوسّع الحضري

ـ البيئة و التّغيّر المناخي

ـ شمول الجميع و المصالحة

و قد تولّت اليونسكو إعداد و نشر تقرير بمثابة الخلاصة للحوارات و الّذي سنعرض فيما يلي أهمّ ما ورد فيه .

1 ـ الثّقافة و مكافحة الفقر :

إنّ المقاربات الّتي تراعي الخصوصيّات الثّقافيّة من شأنها تعزيز نجاعة البرامج الهادفة إلى مكافحة الفقر ، من خلال التّصدّي لأبعاده البشريّة و الاجتماعيّة و الاقتصاديّة . كما تدعم الثّقافة برامج التّنمية المحلّيّة المندرجة في هذا الإطار، من خلال اعتماد مقاربات تتماشى مع الواقع و السّياق المحلّيين . حيث تسمح بتطويع الخيارات الوطنيّة و الدّوليّة في مجال التّنمية لتغدو ملائمة و قابلة للتّجسيد محلّيّا. ذلك أنّ المقاربات العامّة للتّنمية الّتي تغفل الخصوصيّات الثّقافيّة لا تؤدّي إلى نتائج إيجابيّة .

حسب تقرير اليونسكو حول الاقتصاد الإبداعي الصّادر سنة 2013 ، توفّر الصّناعات التّقليديّة 100000 موطن شغل في مالي و الصّناعات الإبداعية 300000 موطن شغل في الأرجنتين . في حين يعمل 7,06 مليون شخص في قطاع الثّقافة و الإعلام في الاتّحاد الأوروبّي .

فالصّناعات الثّقافيّة و الإبداعية من شأنها خلق فرص الشّغل للعديد من الأفراد خصوصا أولئك المنتمين إلى فئات فقيرة و هشّة . الصّناعات التّقليديّة ، مثلا ، هي المورد الرّئيسي للدّخل للكثير ممّن يعانون التّهميش الاقتصادي . هي توفّر الكسب للحرفيّين و عائلاتهم و كذلك لأولئك الّذين يمتهنون أنشطة على صلة بهذه الصّناعات كالنّقل و البيع و جمع الموادّ الأوّليّة . تمارس هذه الصّناعات غالبا في إطار العائلة و المجتمع المحلّي ، ممّا يخلق الأمان في العمل و الشّعور بالانتماء لدى من يتعاطونها . ينظر إليها أيضا على أنّها أنشطة ذات قيمة اعتباريّة هامّة بحكم ارتباطها الوثيق بهويّة

المجتمع . هي كذلك قطاع غير نظامي و مصدر لدخل إضافي و تعويضي للعائلات الّتي لا يكفيها كسبها من العمل الفلاحي الموسمي . كما أنّه في عديد المناطق من العالم الّتي يمثّل فيها الحصول على شغل أمرا عسيرا للغاية بالنّسبة للمرأة ، تمكّن هذه الصّناعات النّساء من كسب الدّخل و المساهمة في مجابهة النّفقات الأسريّة .

غالبا ما يرتبط قطاع الصّناعات التّقليديّة بالسّياحة الّتي تلعب أيضا دورا أساسيّا في مكافحة الفقر و تعتبر قطاعا اقتصاديّا واعدا ، إذ يفوق عدد المسافرين في العالم المليار سنويّا . في بعض البلدان النّامية تفوق المداخيل المتأتّية منها تلك المحقّقة في الدّول المتقدّمة . و يتطلّب ازدهارها تعزيز الأنشطة المتعلّقة بالتّراث الثّقافي و الصّناعات التّقليديّة و حماية و إعادة توظيف المعالم الأثريّة .

مكافحة الفقر تمرّ أيضا عبر تنشيط الاقتصاديّات الوطنيّة و تعزيز تنافسيّتها . في هذا الإطار تواجه اقتصاديات البلدان

النّامية تحدّيات متعلّقة بالحاجة إلى الموادّ الأوّليّة و الموارد الطّبيعيّة و بضعف فرص التّصدير . هنا تكمن أهمّيّة الثّقافة في المساهمة في تجاوز هذه المصاعب بفضل طاقتها التّحويليّة . حيث توفّر فرصا هامّة للتّنوّع و التّطوير و التّجديد . و يتطلّب استثمار هذه الطّاقة التّحويليّة تعزيز الصّناعات الثّقافيّة و الإبداعية و ضمان تنوّع التّعبيرات الثّقافيّة .

2 ـ الثّقافة و التّربية :

تساهم الثّقافة في رفع التّحدّيات الّتي يواجهها قطاع التّربية و المتعلّقة أساسا بالنّفاذ الواسع للجميع إلى التّعليم ، ولاسيّما الابتدائي ، و بجودة البرامج التّربويّة .

إنّ إدماج الثّقافة في التّربية يؤدّي إلى نظام تربوي متلائم مع حاجيّات العالم المعاصر و يؤهّل الأفراد للعيش في مجتمعات

معولمة و متعدّدة الثّقافات . كما يجعل السّياسات و البرامج التّربويّة متلائمة مع الخصوصيّات الثّقافيّة .

كذلك تساهم الممارسات التّربويّة المبتكرة ، الّتي تكون فيها المجتمعات بمعناها الواسع مشاركة ، في تنوّع هامّ على مستوى التّربية . من الأمثلة على ذلك تشريك بعض عناصر المجتمع ، كالوالدين و المسنّين و الحكواتيّين ، في تدريس بعض المحاور المحلّيّة أو تقديم وجهة نظر دينيّة أخرى أو التّعريف بالعادات الثّقافيّة .

من ناحية أخرى يزخر التّراث الثّقافي اللامادّي بأمثلة حيّة لمحتويات و أساليب تربويّة . فقد ابتكرت المجتمعات في كلّ العصور أساليب لتنظيم و نقل معارفها و مهاراتها للأجيال اللاحقة ، لاسيّما فيما يتعلّق بالبيئة الطّبيعيّة و الاجتماعيّة . حتّى في ظلّ توفّر الأنظمة التّربويّة الرّسميّة ، فإنّ الكثير من هذه المعارف و الأساليب التّقليديّة للتّعليم تبقى ذات أهمّيّة و فائدة . و هي تشمل عديد المجالات كالصّحّة و الزّراعة

و الاستغلال المستدام للموارد الطّبيعيّة . إنّ بقاء الأجيال الجديدة على صلة بهذه الموارد القيّمة للمعرفة ، المرتبطة وثيقا بهويّتهم الثّقافيّة ، من شأنه أن يساهم في جودة العمليّة التّربويّة .

تؤدّي مراعاة البعد الثّقافي ، ولاسيّما من خلال تعزيز التّعليم باللّغة الأمّ إلى جانب الانفتاح على اللغات الأخرى ، إلى النّفاذ إلى تعليم متنوّع و شامل للجميع . فالتّعليم باللغة الأمّ يمكّن من توسيع النّفاذ إلى التّربية و توفير فرص التّعلّم . هو يساهم في المحافظة على التّراث اللامادّي.

إنّ تأهيل النّاشئة على نحو أمثل للعيش في مجتمع متعدّد الثّقافات يعدّ من أبرز تحدّيات العالم المعاصر . تضطلع الثّقافة هنا أيضا بدور بالغ الأهمّيّة . حين تكون في صميم التّربية فهي تعزّز الثّقة و تدعم الحوار و تمثّل أداة تسامح و سلام و وسيلة لبناء مجتمعات سلميّة و مستدامة . حيث تؤدّي إلى تنمية الحساسيّة الثّقافيّة و تمكين النّاشئة من الاختصاصات

الّتي تخوّل لها العيش في مجتمع متعدّد الثّقافات اقتصاديّا و اجتماعيّا . كما تعزّز احترام الاختلافات الثّقافيّة و تساهم في مقاومة الصّور النّمطيّة ، ولاسيّما تلك المتداولة في وسائل الإعلام . و في مجتمعات تتّسم بتنوّع ثقافي تمكّن الثّقافة من اعتماد مقاربات تربويّة متعدّدة الثّقافات .

النّظام التّربوي الجيّد هو ذلك الّذي يهتمّ بالطّاقات المختلفة للطّفل . في هذا الإطار تضطلع التّعبيرات الثّقافيّة بدور هامّ في النّموّ الشّامل للنّاشئة . فالفنون من موسيقى و مسرح و رقص و غيرها تعتبر أنشطة ضروريّة لتحفيز الإبداع و التّعبير الذّاتي .

تساهم التّعبيرات الثّقافيّة في خلق أطر تربويّة أكثر شمولا للجميع . فالمشاريع الإبداعية تشجّع مشاركة أفراد العائلة و المجتمع في العمليّة التّربويّة . من ذلك أنّه بمناسبة الحفلات أو المعارض المدرسيّة مثلا يوفّر الفنّ و الإبداع فرصا لتعزيز المشاركة الايجابيّة للوالدين في التّربية ، حيث يسمح بفتح

حوار بين التّلاميذ و عائلاتهم و يمكّن الأولياء من اكتشاف مهارات أبنائهم .

للمؤسّسات الثّقافيّة دور حيوي في التّعليم اللانظامي مدى الحياة . تتمثّل هذه المؤسّسات في المكتبات و دور الأرشيف و المتاحف و المراكز الثّقافيّة و الهياكل المشابهة . فالمكتبات مثلا فضاءات توفّر لروّادها فرص التّطوّر الذّاتي و إثراء معارفهم . في حين تقدّم المجموعات الأثريّة بالمتاحف مساهمة قيّمة في كلّ جوانب البرامج التّربويّة .

تمكّن دور الأرشيف و المكتبات المربّين و التّلاميذ و مختلف الرّوّاد من النّفاذ إلى المصادر الأوّليّة للمعرفة . و هو ما يمثّل شرطا جوهريّا للتّربية لأنّه يسهم في تنمية التّفكير النّقدي لديهم. من ذلك أنّه يمكّن التّلاميذ من ربط الصّلة بين الحاضر و الأحداث التّاريخيّة البعيدة . كما يتدرّبون على التّعامل مع الوثائق التّاريخيّة و الأرشيف ، ممّا يؤهّلهم للقراءة النّقديّة لهذه

المصادر و بناء رأيهم الذّاتي و اكتساب المعارف و المهارات الضّروريّة لتكوين رؤية نسبيّة للتّاريخ .

3 ـ الثّقافة و المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة :

تتّخذ السّلوكيّات التّمييزيّة ضدّ المرأة أشكالا متعدّدة ، كما يتحمّل المجتمع بأسره آثارها الوخيمة . و العكس صحيح ، فكلّ أفراد المجتمع ، بما في ذلك الذّكور ، يستفيدون من المساواة بين الجنسين . فهي تساهم بصفة هامّة في التّصدّي للفقر المدقع و بلوغ تنمية عادلة و شاملة للجميع .

إنّ الثّقافة ، بوصفها محرّكا و قاطرة للتّنمية و محفّزا قويّا و عامل تغيير اجتماعي من شأنها أن تضطلع بدور أساسي في هذا الصّدد .

من ذلك أنّ وسائل الإعلام و السّينما و الموسيقى من شأنها دفع المساواة بين الجنسين ، من خلال اللغة الّتي تستعملها

و الوصف الّذي تقدّمه للعلاقات و للدّيناميّات الجنسانيّة السّائدة في الواقع .

يجدر النّظر إلى الثّقافة و الجنسانيّة كعنصرين مترابطين . الثّقافة غير معزولة عن الدّيناميّات الجنسانيّة ، الّتي لا تنفصل بدورها عن التّجربة السّوسيوثقافيّة . و هو ما يتطلّب مراعاة الأطراف المعنيّة بالمساواة بين الجنسين للبيئة الثّقافيّة الّتي تتحرّك في إطارها ، باعتبارها محدّدة لتجربة الوضعيّات الجنسانيّة الهشّة . إذ تساعد معرفة الدّيناميّة و الحساسيّة الثّقافيّة على فهم سلوك الأفراد في بيئتهم الثّقافيّة . كما تخوّل تقصّي الوضعيّات الهشّة للنّساء و الفتيات و اتّخاذ تدابير لمعالجتها . وهي تؤدّي أيضا إلى حملات تحسيس أكثر نجاعة و تحقّق تغييرات إيجابيّة في السّلوك دون أن تمثّل عوامل توتّر . من الأمثلة على ذلك تشريك صنّاع الرّأي و رجال الدّين و القادة الاجتماعيين و توظيف أشكال متنوّعة من التّعبيرات الثّقافيّة كالموسيقى و الرّقص و المسرح .

إنّ المساواة بين الجنسين في النّفاذ إلى الحياة الثّقافيّة و المشاركة فيها تعتبر شرطا ضروريّا لبناء مجتمعات عادلة . فالنّساء بإمكانهنّ المساهمة بقوّة في التّصدّي للعنف القائم على الاعتبارات الجنسانيّة من خلال الأنشطة الثّقافيّة و التّعبيرات الفنّيّة . تمثّل هذه الأنشطة و التّعبيرات وسيلة تحسيس محلّي ناجعة و تؤدّي إلى تغييرات إيجابيّة في السّلوك . كما تكتسي أهمّيّة بالغة في الأوضاع الّتي لا تتمتّع فيها المرأة بحرّيّة التّعبير في الفضاء العامّ .

4 ـ الثّقافة و التّنمية الحضريّة المستدامة

يعيش أكثر من نصف سكّان العالم في وسط حضري . فالمدن تمارس قوّة جذب خاصّة . بالإضافة إلى أنّها أقطاب نشيطة للنّموّ الاقتصادي فهي أيضا وجهة للكثير ممّن يطمحون إلى مستقبل أفضل . في سنة 2050 سيعيش ما يقارب 70%من سكّان العالم في مناطق حضريّة ، بدورها سوف تستقبل هذه المناطق 3 مليارات متساكن جديد . سيهمّ هذا التّوسّع

الحضري أساسا البلدان النّامية . إلّا أنّه يطرح إشكاليّة ضمان تنمية حضريّة مستدامة ، ولاسيّما في البلدان ذات الدّخل الضّعيف و المتوسّط . هنا أيضا تلعب الثّقافة دورا بالغ الأهمّيّة .

تحدّد المحافظة على التّراث الحضري هويّة المكان و تعزّز الشّعور بالانتماء . فالمركز التّاريخي للمدينة و المواقع الأثريّة الأخرى بها يخلقون خصوصيّتها و يضفون عليها صورة مميّزة . تتطوّر المدن عبر الزّمن ، واهبة لكلّ مكان تراثا و هويّة خصوصيّتين . لكنّها كثيرا ما تفقد كلّيّا أو نسبيّا سمتها و مرجعيّاتها التّاريخيّة الخصوصيّة ، بفعل النّموّ الحضري . فالعديد منها تواجه صعوبة تحقيق معادلة توفير بنية تحتيّة متطوّرة لفائدة سكّانها مع المحافظة على تراثها . و هو ما يتطلّب أن تبنى السّياسات التّنمويّة ، خصوصا تلك المتعلّقة بالمظهر الحضري ، على فكرة أنّ البيئة المادّيّة الرّاهنة تشكّل جزءا من تجربة و بيئة الإنسان و أنّ التّراث عامل تماسك

اجتماعي و رفاه و إبداع و جذب اقتصادي . بحيث تعمل هذه السّياسات على تعزيز الصّلة بين المدينة و المتساكن المواطن من خلال إدماج التّراث و توظيفه في التّنمية الحضريّة المستدامة . بهذه الصّيغة لن يقع النّظر إلى التّراث الثّقافي كعائق أمام نموّ المدينة بل كثروة يمكن استغلالها .

يؤدّي دمج الثّقافة صلب التّخطيط الحضري و التّنمية إلى خلق فرص اقتصادية جديدة . فالمدن الّتي تحشد كلّ مواردها ، لاسيّما تراثها الثّقافي ، تستجيب أكثر لحاجيّات و طموحات سكّانها من حيث فرص الشّغل و مكافحة الفقر . ذلك أنّ استغلال الإمكانيات الّتي ينطوي عليها التّراث المعماري من شأنه أن ينعكس إيجابيّا في هذا الشّأن ، في وقت وضعت فيه العولمة المدن في صميم الجدل حول تحسين الظّروف الاقتصاديّة و الاجتماعيّة لسكّانها .

يمكن أن تقدّم الثّقافة مساهمة أساسيّة في الفضاءات العامّة الّتي تمثّل مواطن حيويّة للحياة الحضريّة . فيها يلتقي الأشخاص

ويتواصلون و يتبادلون ثقافيّا. من أبرزها السّاحات و المنتزهات و الحدائق العموميّة . و يمكن أن تحتضن فعاليّات متعدّدة كالمهرجانات و المعارض و العروض . كذلك من شأن المجسّمات الفنّيّة المقامة بها و المؤسّسات الثّقافيّة المحدثة على أطرافها أن تضفي عليها روعة و تعطي معنى للمكان و تساهم في جودة التّجربة المعيشة فيه و تثمين تاريخه. إنّ جعل هذا التّاريخ متاحا للجميع بفضل الفنّ العام و الخيال الإبداعي يؤدّي إلى تعزيز الانتماء إلى المدينة و يدعم في الآن نفسه إمكانيّاتها السّياحيّة .

يكتسي توفير المرافق الثّقافيّة لسكّان المدن و ضمان نفاذهم إلى الحياة الثّقافيّة و المشاركة فيها أهمّيّة بالغة . فالبنى التّحتيّة الثّقافيّة يمكن أن توظّف كفضاءات مدنيّة للحوار و شمول الجميع و تعزيز مشاركة الأفراد و الجماعات في الحياة العامّة و إدماج الفئات المهمّشة ، وهو ما يسهم في تعزيز التّماسك الاجتماعي و في الحدّ من العنف . و بالتّالي فإنّ السّياسات

الحضريّة المراعية للبعد الثّقافي تدعم التّنوّع الثّقافي و تحافظ على النّسيج الاجتماعي . هي توفّر إذا حلولا مستدامة للإشكاليات المتعلّقة باستفحال الفوارق الاجتماعيّة و الشّعور بالاغتراب و العزلة و الحرمان و التّهميش .

5 ـ الثّقافة و البيئة و التّغيّر المناخي :

حقّقت المجهودات التّنمويّة في العالم خطوات ملموسة على صعيد الحطّ من الفقر و تحسين مستويات العيش و زيادة الفرص . لكنّ الثّمار الاقتصاديّة و الاجتماعيّة لهذه الإنجازات كانت تكلفتها باهظة على البيئة.

تتنزّل حياة الإنسان في سياق بيئي وثقافي في الآن ذاته، فالبيئة و الثّقافة مترابطتان بصفة وثيقة. وهو ما يستوجب استنباط و تطبيق حلول مستوحاة من الواقع المحلّي و ملائمة ثقافيّا من أجل مجابهة المشاكل المتعلّقة بالمحافظة على البيئة و التّغيّر المناخي . ممّا يتطلّب استثمارات إستراتيجية و عقلانيّة في

التّحليل و البحث الثّقافي و السّياسات الثّقافيّة لتحقيق هذه الغاية.

إنّ المحافظة على التّنوّع الثّقافي و البيولوجي و على الصّلات الجوهريّة بينهما ينعكس إيجابيّا على الانتفاع المستدام بالثّروات و المرافق البيئيّة .فالثّقافات متجذّرة في سياق إيكولوجي معيّن . في المقابل تسجّل البيئة الطّبيعيّة حضورها بمختلف جوانبها في التّراث الثّقافي اللاماديّ . و هو ما يستوجب مراعاة المبادرات التّنمويّة لهذه السّياقات الإيكولوجيّة الثّقافيّة ، دعما للتّبنّي المحلّي و القدرات المحلّيّة الّتي تساهم بصفة هامّة في الحدّ من الأنشطة المضرّة بالبيئة .

تلعب المجتمعات المحلّيّة و جماعات السّكّان الأصليّين دورا رئيسيّا في المحافظة على التّنوّع البيولوجي و استغلاله على نحو مستدام بفضل ما تملكه من معارف و مهارات و أدوات التّقليديّة. فالمعارف المحلّيّة تكتسي أهمّيّة بالغة على مستوى التّكيّف مع بيئة معيّنة و مع التّحدّيات الّتي تفرضها . وهو

الحال بالنّسبة للمزارعين و الصّيّادين و المعالجين التّقليديّين ، الّذين يعتبرون حرّاس التنوّع البيولوجي . حيث تشمل معارفهم الخبرة بالخصائص الطّبيعيّة و المنتوجات الحيوانيّة ، كما تعبّر عن رؤية للعالم تعكس مكانة الإنسان في البيئة . أمّا لغات السّكّان الأصليّين و التّعبيرات الثّقافيّة ، كالأغاني و الحكايات ، فهي تزخر بمعلومات قيّمة عن الوسط البيئي الّذي نشأت فيه .

تضمن الممارسات التّقليديّة في مجال إدارة و استغلال الموارد الطّبيعيّة التزوّد المستدام بالماء النّظيف . و قد ابتكرتها المجتمعات عبر العصور بالاستئناس بالمعتقدات و التّقاليد . في بعض المناطق من العالم لا يعتبر الماء بضاعة ، بل موردا جماعيّا تتحمّل الجماعة بأسرها مسؤوليّة إدارة التّزوّد به .

في مناطق أخرى لا تزال الأنظمة التّقليديّة قائمة ، لأنّها تخفّف من تبعيّة المجتمعات إزاء المزوّدين الخارجيّين للماء و تبقى

متاحة للعائلات الفقيرة . يكتسي الاعتراف بتنوّع قيم و أنظمة إدارة الموارد المائيّة و تثمينها و مواصلة نقلها أهمّيّة بالغة. حيث يساهم في صياغة حلول مستدامة للتّحدّيات الرّاهنة المتعلّقة بهذا الشّأن .

يعتبر التّغيّر المناخي من أهمّ التّحدّيات الّتي تواجهها التّنمية المستدامة في العالم . فهو يعمّق و يضاعف انعكاسات الكوارث الطّبيعيّة و المخاطر المرتبطة بالمناخ . هنا تبرز قيمة المعارف و المهارات التّقليديّة في تعزيز قدرة المجتمعات على التّكيّف و التّصدّي لهذه الكوارث و للتّغيّر المناخي ، ولاسيّما تلك المهدّدة أكثر من غيرها نظرا للظّروف البيئيّة و الصّعبة و الخطيرة الّتي تعيش فيها . تساهم المعارف التّقليديّة في الكشف المبكّر عن العلامات المؤشّرة على الكوارث الطّبيعيّة مثل الجفاف و الزّلازل ، ممّا يستوجب تثمينها . و هي تتكامل في ذلك مع المعارف العلميّة .

تعدّ تقنيات و أدوات البناء التّقليديّة ذات أهمّيّة و نجاعة في التّكيّف مع التّغيّر المناخي و المحافظة على البيئة . من الأمثلة على ذلك العمارة في باطن الأرض ، الّتي تعتمد على الموارد المحلّيّة المتاحة و المتلائمة مع الظّروف المناخيّة المحلّيّة و الأقلّ تلويثا و تكلفة . لكنّ هذا النّمط من العمارة مهدّد بصفة متزايدة بسبب العوامل البشريّة ، كالتّوسّع الحضري و تقنيات البناء الحديثة ، أو الطّبيعيّة ، كالفيضانات و الزّلازل .

من أبرز التّحدّيات الّتي يواجهها العالم تحقيق الأمن الغذائي . رغم أنّ نسبة الجوع في العالم تقلّصت خلال العقدين الأخيرين لا يزال هناك شخص واحد من 9 أشخاص يعاني يوميّا الجوع. تضطلع الثّقافة بدور هامّ في مجابهة هذا الإشكال . بفضل المعارف التّقليديّة الواسعة الّتي تمتلكها ، ابتكرت المجتمعات و طوّرت عبر العصور أنظمة زراعيّة مستدامة معزّزة لخصوبة التّربة و ضامنة للأمن الغذائي و للبقاء في صحّة جيّدة .

تتميّز أنظمة و معارف الزّراعة الصّغيرة بالقدرة على التّكيّف مع الخصوصيّات البيئيّة و المجتمعيّة المحلّيّة . يمكنها أن تحوّل الزّراعة إلى نظام ذي إنتاجيّة عالية قائم أساسا على الموارد المحلّيّة . فالمزارعون الصّغار قادرون على الإنتاج في الظّروف الطّبيعيّة الأشدّ صعوبة ، بفضل ما يتمتّعون به من معارف و مهارات تقليديّة .

إنّ تعزيز الإنتاج الغذائي المستند إلى المعارف التّقليديّة يعدّ مصدرا لفوائد اقتصادية هامّة . فهو إنتاج يتميّز بتنوّعه و جودته العالية و قابليّته للتّرويج بكمّيّات كبيرة .

يخضع ما نستهلكه و كيفيّة استهلاكه إلى توجيهات ثقافيّة واعية و لا واعية في الآن ذاته . فأنماط الإنتاج و الاستهلاك و التّخلّص من النّفايات مرتبطة بصفة وثيقة بالثّقافات السّائدة في المجتمعات المتجذّرة فيها . هنا تبرز أهمّيّة الممارسات الاجتماعية الّتي تثمّن الاعتزاز بالهويّة و التّطوّر الذّاتي

و تكرّس أنماط استهلاك مستدامة ، محافظة على البيئة و متلائمة مع الأوضاع المحلّيّة .

6 ـ الثّقافة و شمول الجميع و المصالحة :

تبني الثّقافة جسورا و تساعد على تصوّر مسارات مصالحة أكثر نجاعة و إدماجا للجميع و ضامنة لمشاركة مواطنيّة واسعة . فهي تدعم الحوار خصوصا في الوضعيّات الّتي تتّسم بالتّوتّرات العرقيّة و تهميش الأقلّيات . كما تبرز تنوّع وجهات النّظر و تكشف عن الحقيقة من زوايا متباينة . فالمشاركة النّشيطة في الفعاليّات الثّقافيّة ، ولاسيّما حين تشمل المجموعات المتنوّعة اجتماعيا و ثقافيّا ، تدعم التّعايش السّلمي و المصالحة .

في وضعيّة المجتمعات الّتي شهدت نزاعات تساعد الأنشطة و التّعبيرات الثّقافيّة على المصالحة و تجاوز التّجارب

المؤلمة. حيث تعدّ وسائل للتّعافي من جراح ماض عسير و تنازعي و اكتساب شعور بالانتماء و الهويّة .

تمكّن التّعبيرات الفنّيّة ، كالموسيقى و المسرح و الأدب ، الضّحايا من استعادة الثّقة و فتح حوار حول المواضيع الصّعبة و استعادة الأمل في المستقبل . كما يعيش المشاركون في الأنشطة الثّقافيّة تجربة جماعيّة ، فيتمكّنون من مؤازرة بعضهم البعض و التّعبير أمام العموم عمّا يفكّرون فيه و يشعرون به . وهو ما يخوّل لهم مواجهة الصّدمات و التّعافي نفسيّا منها بصفة جماعيّة ، نتحدّث هنا عن دور علاجي للثّقافة .

تعتبر الحقوق الثّقافيّة ، لاسيّما الحقّ في المشاركة الحرّة في الحياة الثّقافيّة ، حقوقا أساسيّة للإنسان و ضرورية لكرامة و حريّة الأشخاص . و يخلق احترامها و ضمانها الشّعور بالمواطنة و بالانتماء إلى المجتمع لدى الأفراد و الجماعات .

كما تقتضي تلك الحقوق أن يتمتّع المواطنون بالحرّيّة في تحديد حاجيّاتهم الثّقافيّة .

يعدّ التّراث الثّقافي عنصرا أساسيّا في تعزيز هويّة المجتمعات و بناء سلام دائم . فهو يمثّل رمزا جماعيّا و مجتمعيّا . لكنّه كثيرا ما يستهدف خلال الحروب فيتعرّض لأضرار فادحة . يتسبّب هدم المواقع الأثريّة و عمليّات النّهب و التّخريب الّتي تتعرّض إليها في إضعاف الشّعور بالهويّة و الوحدة الاجتماعيّة و في إفشال مجهودات المصالحة و السّلام . فالمجتمعات الّتي تشهد نزاعات تحتاج إلى النّفاذ إلى تراثها لمواجهة الماضي . التّراث الثّقافي ، باعتباره الذّاكرة الجماعيّة لمجموعة بشريّة ، ضروريّ لبناء مجتمعات حاضنة للجميع . ممّا يتطلّب صونه و تثمينه .

يقتضي إنجاح مسار السّلام و إعادة البناء و المصالحة أن تحسن المجتمعات المعنيّة إدارة الماضي و تقبل بالتّعاطي معه. لا يقتصر الأمر هنا على العدالة الانتقاليّة بل يستوجب اهتماما

خاصّا بروايات الأفراد و صيغ تخليد الذّكرى . تساهم تلك الصّيغ بقوّة في هذا الشّأن ، إذا تمّ إنشاؤها بصفة تشاركيّة . كما يمكن أن يتّخذ أشكالا متعدّدة ، كالآثار و المتاحف و الاحتفال بالمناسبات و التّعبيرات الفنّيّة .

بوصفها تخلق جسورا تلعب الثّقافة دورا هامّا في الدّبلوماسيّة الثّقافيّة و توطيد العلاقات الدّوليّة .ففي ظلّ العولمة يساهم التّبادل الثّقافي في تفاهم أفضل بين المجتمعات و الأمم . كما يعتبر التّنوّع الثّقافي داخل المجتمعات و فيما بينها ضروريّا لتعزيز الحوار و شمول الجميع. فهناك عديد المفاهيم و الأعراف الاجتماعيّة الّتي لا يمكن اختزالها في نمط وحيد . و هي تتمثّل خصوصا في أنظمة القيم و قواعد السّلوك و العلاقات الاجتماعيّة و تعريف الفضاءات العامّة و الخاصّة و أساليب التّواصل و غيرها . حين يقع تغييب التّنوّع في الحوار و لا يتمّ تشجيعه باعتباره قوّة إيجابيّة ، لن يكون هناك تسامح تجاه الآخر . ذلك أنّ الرّؤية الضّيّقة للهويّة الثّقافيّة

و المتعلّقة بجوانب محدودة تمثّل تهديدا للاستقرار . التّنوّع الثّقافي يعترف إذًا بالطّابع متعدّد الثّقافات للمجتمعات ، كما يمثّل احترامه شرطا أساسيّا للسّلام و الأمن و التّنمية المجتمعيّة الحاضنة للجميع . هنا تبرز أهمّيّة تثمين التّراث الثّقافي اللامادّي و صونه ، لاسيّما المعارف التّقليديّة للجماعات المهمّشة . فهو يخوّل للأجيال الجديدة اكتشاف التّنوّع و احترامه ، ممّا يسهم في بناء مجتمعات قادرة على التّصدّي للتّمييز و العنصريّة .

الفصل الرّابع : التّنمية الثّقافيّة

يعدّ الاهتمام بالتّنمية الثّقافيّة ذا أهمّيّة بالغة ، ولاسيّما بالنّسبة للمجتمعات المتخلّفة . فمن الضّروريّ أن توفّق سياسات التّنمية بين الحاجيّات المادّيّة من جهة و تلك الرّوحيّة و الفكريّة من جهة أخرى . لا يمكن أن يتحقّق ذلك إلّا من خلال التّنمية الثّقافيّة كآليّة تضمن التّوازن بين الصّنفين من الحاجيّات و تحصّن المجتمع من الانهيار و التّفكّك .

1- النّشأة و التّطوّر التّاريخي

برز مفهوم التّنمية الثّقافيّة على إثر حصول الدّول الإفريقيّة على استقلالها ، لينتشر على نطاق واسع بعد مؤتمر " بان دونغ " سنة 1955. تناول المشاركون في هذا المؤتمر مسألة استعادة الدّول الإفريقيّة لثقافتها . اقترن المفهوم إذا في البداية بحركة التّحرر الوطني واتّسم بطابع خطابيّ من خلال التّأكيد على الهويّة الثّقافية . في مرحلة لاحقة اكتسب المفهوم طابعه الأكاديمي ، كان ذلك منذ مؤتمر اليونسكو حول الجوانب

المؤسّسية و الإداريّة و الماليّة للسّياسات الثّقافيّة المنعقد سنة 1970 في البندقيّة . حيث تمّ ت للمرّة الأولى صياغة مفهوم التّنمية الثّقافية بشكل واضح وعلى أساس توسيع و إصلاح المفهوم الاقتصادي للتّنمية . ثم وقع تناول المفهوم على المستوى الأوروبّي خلال المؤتمر حول السّياسات الثّقافيّة الأوروبيّة في هلسنكي سن ة 1972 . وامتدّ استخدامه إلى إفريقيا بمناسبة مؤتمر أكرا سنة 1975 و إلى آسيا بمناسبة مؤتمر جاكرتا و إلى أمريكا اللاتينيّة والكاريبي بمناسبة مؤتمر بوغوتا سنة 1978 . خلال المؤتمر العالمي حول السّياسات الثّقافية سنه 1982 تمّ تناول عديد المسائل المتعلّقة بالتّنمية الثّقافية منها أهدافها و وسائلها ودور القطاع العامّ والثّقافة الدّوليّة و مهامّ منظّمة اليونسكو في هذا الصّدد.

2 . التّعريف

يمكن تعريف التّنمية الثّقافيّة بأنّها ذلك التّغيير التّقدّمي الذي تزداد الثّقافة بمقتضاه كمّا وكيفا وتتوسّع أفاقا و أبعادا وتتطوّر وتزدهر . إنّها المنهجيّة التي تستوعب كلّ موارد المجتمع لتحوّلها إلى أنشطة ثقافيّة . من منظور وظيفي يمكن تعريفها بأنّها قيام مؤسّسة معيّنة بطرح برنامج ثقافيّ معين تعمل من خلاله على تطوير مجال ثقافيّ محدّد كإصدار سلسل ة من الكتب أو المجلّات الثّقافيّة أو إقامة عروض مسرحيّ ة أو موسيقيّة أو معارض تشكيليّة .

تشمل التّنمية الثّقافيّة جميع عناصر الثّقافة و أبعادها. كما أنّها تدفع الإنسان إلى الكيف لا إلى الكم ، فيرنو إلى الحياة الفضلى وليس إلى امتلاك الأشياء و مراكمتها .

إنّ العلاقة بين التّنمية الثّقافيّة والتّنمية الشّاملة معقّدة ومتشابكة و متعدّدة الأبعاد. لذا يتطلّب تحقيق ها مساهم ة الأنساق الاقتصاديّة و الاجتماعيّة و التربويّة .

من ناحية أخرى يطرح المفهوم مشاركة جميع أفراد المجتمع في الحياة الثّقافيّة . وهو يتناول أيضا العلاقة بين الثّقافة و التّربيّة ، فالتّنشئة تلعب دورا محوريّا في ترسيخ القيم والدّين والعادات والتّقاليد.

تعتبر التّنمية الثّقافيّة ضروريّة و حيويّة للبناء الاجتماعي ، إذ توجّه المسارات الاجتماعيّة نحو الأفضل . وهي تمكّن من إدارة العمليّات الفكريّة للمجتمع بطريقة مثلى . بفضلها ، أيضا، يطوّر المجتمع آليّات لتحقيق الوعي الكافي وللتّفاعل مع الثّقافة ، بمختلف عناصرها وأبعادها ، ممّا يسمح له بالاستجابة لحاجيّاته الثّقافيّة الحقيقيّة.

على صعيد أخر تضطلع التّنمية الثّقافيّة بدور رئيسي في تلافي الفجوة بين الخلفيّة الثّقافيّة للمجتمع من ناحية والتّحديث الاقتصادي والتّنظيمي من ناحية أخرى . فقد يحقّق المجتمع نموّا سريعا لكن تعوزه القدرة على التّعامل مع التّحديث نظرا لخلفيته الثّقافيّة ، فيحتاج إلى التّنمية الثّقافيّة .

مع ظاهر ة العولمة أصبح من الضّروري التّخطيط المحكم لإدارة عمليّات الثّقافة في المجتمع من أجل التّوفيق بين الخصوصيّات المحلّيّة والثّقافة الكونيّة . كما أنّه في ظلّ وضع عالميّ يتّسم بالتّحوّلات المستمرّ ة و المتسارعة وبضغط الظّروف الاقتصاديّة ، توفّر التّنمية الثّقافيّة للمجتمع فرصا هامّة لخلق مشاريع تنمويّة استنادا إلى موارده الثّقافيّة.

3 ـ من مجالات التّنمية الثّقافيّة :

❖ السّياسات الثّقافيّة

تعتبر السّياسة الثّقافيّة فرعا من السّياسة العموميّة ، التي تتمثّل في فعل تدخّل عموميّ لسلطات عموميّة مختصّة وذات مشروعيّة عبر برنامج عمل في مجال محدد من مجالات المجتمع وكذلك في مدّ ة زمنيّة محدّدة من أجل تسوية مشكل عموميّ . والسّياسة الثّقافيّة كما تعرّفها اليونسكو هي جمل ة الاستعمالات والعمليّات التي تمارس بإرادة و وعي في المجتمع بهدف إشباع بعض الحاجيّات الثّقافيّة من خلال الاستخدام

الأمثل لكل الموارد الماديّة و البشريّة التي يمتلكها هذا المجتمع في مرحلة تاريخيّة معيّنة . تتفرّع السّياسة الثّقافيّة إلى جملة من السّياسات القطاعيّة المتعلّقة بمجالات محدّدة (حماية التّراث ، الملكيّة الفكريّة والفنّيّة ، الاقتصاد الإبداعي ، الفنون ...)

❖ الاقتصاد الإبداعي :

يعود انتشار مصطلح الاقتصاد الإبداعي إلى سنة 2001 حين استعمله الكاتب و المدير الإعلامي البريطاني جون هوكنز . حيث قام بتطبيقه على 15 عشر نشاط صناعي في مجالات الفنون و العلوم و التكنولوجيا .

حسب هوكنز بلغ حجم مبادلات الاقتصاد الإبداعي على المستوى العالمي ما يعادل 2,2 ألف مليار عام 2001 ، كما شهد نموّا سنويا بنسبة 5 % . لا يقتصر مفهوم الاقتصاد الإبداعي على السّلع و الخدمات الثّقافيّة فحسب ، بل إنّه يتّسع ليشمل صناعات و قطاعات أخرى لا تعتبر بديهيا ثقافية مثل الدمى و الألعاب و البحث و التّطوير . بالإضافة إلى هذا

المصطلح برزت عديد المصطلحات الأخرى الدّالّة على نفس الموضوع من قبيل "الاقتصاد الثّقافي " و" الصّناعات الثّقافيّة " و " الصّناعات الإبداعية " . تعكس هذه المصطلحات رؤى و مقاربات فكريّة و إيديولوجيّة و سياقات مختلفة . كما أنّها تستعمل بكثافة من طرف المعنيّين بالسياسات الثّقافيّة و كذلك عديد المنظّمات و المؤسّسات الثّقافية بمناسبة التّعريف بذاتها و أنشطتها .

تاريخيّا تعرّضت الصناعات الإبداعية و الثقافية إلى مقاومة شديدة من قبل تيارات فكريّة و إيديولوجية تعتبر الاقتصاد نقيضا للثقافة . يبرز ذلك من خلال الدّراسات الّتي أنجزت في إطار مدرسة فرانكفورت في الثلاثينات و الأربعينات من القرن الماضي . رفضت هذه الدّراسات فكرة تحويل الفنّ إلى سلع و اعتبرت أنّها تؤدّي إلى إضفاء مشروعيّة إيديولوجيّة على المجتمعات الرّأسمالية . مازالت هذه النّظرة الرافضة للتقارب بين الثّقافة و الاقتصاد قائمة لدى عديد الأوساط

الثقافية إلى اليوم ، ولاسيما في ظلّ الجدل الحاد حول دور العولمة و اقتصاد السوق في خلق ثقافة كونيّة نمطيـة ذات خطـــورة على تنوّع التّعبيـــــرات الثّقافيـة و خصوصياتها المحلّية .

بدأ هذا الوضع يتغير نسبيا منذ أوائل السّتين يّات من القرن العشرين . حيث برزت تحليلات و دراسات تعتبر أنّ عمليّة تحويل الفن إلى سلع لا تؤدّي دائما إلى التأثير سلبا على أشكال التّعبير الثّقافي . بل إنّ الأساليب و الوسائل الصّناعيّة من شأنها ترتقي بإنتاج و ترويج و توزيع السلع و الخدمات الثّقافية . و بذلك تحرّر مصطلح الصّنــاعات الثقافية منذ الثمانينيّات من الدّلالة التشاؤميـــــة التي اقترنت به في الماضــي ، و اكتسب مشروعيّة و رواجا لدى الأكاديميين و المعنيين برسم السّياسات الثقافية . حيث غدا يوظف للدلالة على أساليب لإنتاج مواد ثقافية تتضمّن أساسا بعدا رمزيّا أو تعبيريّا . كما لعبت اليونسكو دورا هامّا في نشره في

مختلف أرجاء العالم خلال فترة الثّمانينات و اتسع نطاقه ليشمـل مجالات متعدّدة كالموسيقـــى و الفنون و إنتاج الأزياء و تصميمها و الإذاعة و التلفزيون و النشر و السّينما .

من ناحية أخرى لا يقتصر مجال الصناعات الثقافية و الإبداعية على المجالات التّي تعتمد أساسا على الوسائل التكنولوجيّة ، بل إنّه يشمل أيضا الصّناعات التّقليدية الّتي تستخدم المهارات الحرفية . و هي صناعات تنتشر بصفة كبيرة في العالم النّامي و تمثّل قيمة اقتصادية و تنمويّة بالنسبة للمجتمعات المحليّة بالإضافة إلى إلى ما تنطوي عليه من مدلول و عمق ثقافي و حضاري فريد .

يتسم الاقتصاد الإبداعي بخصائص فريدة تميّزه عن غيره من القطاعات الاقتصادية . من أهم ما نلاحظه في هذا القطاع هو هيمنة نموذج المؤسّسات الخاصّة الصّغيرة ، خصوصا في العالم النّامي . على مستوى التّصنيف يمكن أن نميّز بين 3 أنواع من الباعثين . يتمثل النّوع الأوّل في المنتجين المستقلّين

الصّغار . أمّا النوع الثّاني فيتجسم في المؤسّسات الفرعيّة شبه المستقلّة الّتي تخدم شركات أكبر منها . في حين يتجسّد النّوع الثّالث في الشّركات الكبرى العاملة في مجالات معيّنة مثل النّشر و الإنتاج السّينمـــــــــائي و الإذاعـــة و التلفزيون .

هناك أيضا صلات قويّة بين الاقتصاد الإبداعي من جهة و القطاعات العمومية و اللاربحية و النّظامية من جهة أخرى، و هي تضفي عليه طابعا هجينا و معقّدا . كذلك لا يقتصر الاقتصاد الإبداعي على الجانب المادّي الرّبحي فقط ، و إنّما يتضمّن أبعاد تعبيريّة رمزيّة .

تتميّز الصّناعات الإبداعية و الثقافيّة بدرجة عالية من المخاطرة . ممّا يعرّض الباعثين الصّغار إلى صعوبات اقتصاديّة مقارنة بالشّركات الكبرى . فهذه الأخيرة لها من الإمكانيات ما يسمح لها بالتّقليص من هامش المخاطرة ، من خلال الاشتغال على وفرة و تنوّع المنتوج . لكن هناك عوامل من شأنها أن تخفف من وطأة المخاطرة على الباعثين الصّغار

و أن تعدّل ديناميّات التّنافس لفائدتهم . من أهمّها الطّابع المتفـــــرّد و المحلّي للصّناعات الثّقافيّة و الإبداعيّة . كما أنّ العلاقات التّاريخيّة و الحضاريّة بين عديد بلدان الجنوب تساهم في إقامة و ازدهار أسواق إقليميّة لتبادل السلع و الخدمات الثّقافية فيما بينها .

إنّ جانبا هامّا من الاقتصاد الإبداعي يتمّ في إطار غير نظامي، ولاسيّما في البلدان النّامية . فجلّ العاملين في هذا المجال يمارسون أنشطتهم خارج سلطة الإدارة العموميّة و دون التزام بالتّراتيب الرّسميّة . و غالبا ما تتولّى النقابات و التّعاونيّات الإشراف على هذا القطاع و تنظيمه عوضا عن الدّولة . يؤدّي الطّابع اللانظامي إلى عدم توفّر معطيات و بيانات كافية حول الصّناعات الثّقافيّة و الإبداعية ، ممّا يصعّب مهمّة المكلّفين برسم السّياسات العامّة في هذا المجال.

من خصائص هذا القطاع أيضا عجز المنظومات القانونيّة لحماية الملكيّة الفكريّة عن ضمان حقوق العاملين في أنواع

عديدة من الاختصاصات الّتي لا تتميّز بطابع صناعي مثل الرّقص و تصميم نقوش الأقمشة .

يتطلّب الاقتصاد الإبداعي أيضا توفّر بنية تحتيّة ثقافيّة و جملة من المرافق . فالصناعات الإبداعيّة و الثّقافيّة يجري إنتاجها و عرضها و الاستفادة منها في إطار فضاءات معيّنة و مهيّأة لذلك ، مثل منشــآت الإنتاج و المسارح و قاعات السّينما و دور الطّباعة و النّشر . ترتبط هذه المنشآت بشبكات من العلاقات فيما بينها من جهة ، و بجملة من المرافق مثل المدارس و الجامعات و وسائـل الإعلام و مؤسّســات البـــحــوث و الدّراسات .

تضطلع هذه الشّبكات بدور رئيسي في تعزيز القدرات الإنتاجية و الفنّيّة للصناعات الإبداعية و الثّقافيّـــة و تزويدها بموارد بشرية ذات مهارات في اختصاصات متنوّعة .

يتأثر الاقتصاد الإبداعي بالبيئة المحلّية و يمكن أن يستفيد من خصوصيات المكان . فعديد الصّناعات الإبداعيّة و الثّقافيّة

تتّسم بطابع محلّي كما هو الأمر بالنّسبة للصناعات التّقليديّة . ذلك أنّ المكان في هذه الحالات يعتبر مكوّنا أساسيّا من مكوّنات المنتوج ، فهو بمثابة العلامة التّجاريّة المميّز له .

من أهمّ ما نلحظه أيضا هو عدم التكافؤ بين دول الشّمال و الجنوب على صعيد الاقتصاد الإبداعي . فالاستثمارات و الأموال تتمركز في مدن كبرى في الدّول المتقدّمة ، كما هو الحال في ميادين التلفزيون و النشر و السّينما وسائل الإعلام . ففي حين تنشأ المبادرات و الأفكار الإبداعيّة في مختلف أنحاء العالم ، فإنّ الشّركات عبر الوطنيّة المتمركزة في دول الشّمال تتحكّم في الإنتاج و التّوزيع و الأسواق العالميّة .

❖ التّراث الثّقافي اللامادّي :

لفترة طويلة من الزّمن ظلّ مصطلح التّراث الثقافي مرادفا للمعالم التّاريخيّة و مجموعات القطع الفنّيّة و الأثريّة . لكنّه شهد تغييرا هاما في العقود الأخيرة ، حيث اتسع نطاقه

ليمتدّ إلى التّقاليد و أشكال التّعبير الحيّة التي أبدعتها و توارثتها الأجيال المتعاقبة عبر العصور و لا تزال قائمة إلى الآن و التي يمكن أن تنتقل إلى الأجيال اللاحقة .

يرجع هذا التّغيير إلى الصّكوك الدّوليّة الّتي أقرّتها اليونسكو والّتي من أبرزها على الإطلاق الاتفاقية المؤرّخة في 17 أكتوبر 2003 المتعلّقة بصون التّراث الثقافي اللامادي والّتي دخلت حيّز النّفاذ سنة 2006 . كما صادقت عليها تونس بتاريخ 2 ماي 2006 .

و تعرّف المادّة 2 فقرة 1 من هذه الاتّفاقية التّراث الثقافي اللامادّي بأنّه " الممارسات و التّصوّرات و أشكال التّعبير و المعارف و المهارات ـ و ما يرتبط بها من آلات و قطع و مصنوعات و أماكن ثقافيّة ـ الّتي تعتبرها الجماعات و المجموعات و أحيانا الأفراد جزءا من تراثهم الثّقافي "

تعدد نفس المادّة في فقرتها الثّانية مجالات التّراث الثّقافي اللامادي و هي :

ـ التّقاليد و أشكال التّعبير الشّفهي بما في ذلك اللغة كواسطة للتّعبير عن التّراث الثّقافي اللاماديّ

ـ فنون و تقاليد أداء العروض

ـ الممارسات الاجتماعيّة و الطّقوس و الاحتفالات

ـ المعارف و الممارسات المتعلّقة بالطّبيعة و الكون

ـ المهارات المرتبطة بالفنون الحرفيّة التّقليديّة

تعترف اتفاقية اليونسكو لسنة 2003 بأهمّيّة التّراث الثقافي اللاماديّ " بوصفه بوتقة للتنوّع الثّقافي و عاملا يضمن التنمية المستدامة " . لذا فإنّ قيمة التّراث الثقافي المادي لا تنحصر في البعد الثّقافي بل إنّها تشمل الأبعاد الاجتماعيّة و الاقتصادية و البيئية . ثقافيّا يؤدّي التراث الثقافي دورا هامّا في المحافظة على التّنوّع الثقافي في ظلّ ما تمثله العولمة من إبادة للخصوصيات الثقافية المحلّيّة . فالاعتراف بأهمّية التّراث الثقافي اللاماديّ للآخرين يعزّز من فرص الحوار بين الثّقافات المختلفة و يرسي علاقات قائمة على الاحترام المتبادل فيما

بينها . بالإضافة إلى قيمته الثّقافيّة يمكن للتراث الثقافي اللامادي أن يكون محرّكا للتنمية الاجتماعية و الاقتصاديّة و البيئيّة المستدامة .

رغم طابعه الحيّ و قدرته على التكيّف مع المتغيّرات فإنّ التّراث الثقافي اللامادّي يتّسم من ناحية أخرى بطابعه الهشّ ، فهو مهدّد بالاندثار بفعل التّحوّلات الاجتماعيّة و الثقافية و الاقتصاديّة و غيرها . فالتوسّع الحضري السريع و الهجرة و التصنيع و المتغيرات البيئيّة عوامل تؤثّر سلبا على استدامته. من ذلك أنّ التكنولوجيّات الحديثة من شأنها أن تقوم مقام التّقاليد الشّفهيّة و أشكال التّعبير الشّفهي . حيث يتم مثلا الاستغناء عن أداء الأغاني التقليديّة في احتفالات الزّواج و تعويضها بالمحامل الرّقميّة .

بالإضافة إلى ذلك يؤدّي توحيد الممارسات الثّقافيّة إلى تخلّي الجماعات عن العديد من الممارسات التّقليديّة . على سبيل

المثال انجرّ عن تزايد شعبيّة الموسيقى العالميّة إخضاع أشكال الموسيقى المتنوّعة للتجانس من أجل تقديم منتوجات متناسقة .

السّياحة كذلك يمكن أن تتسبّب في تشويه التّراث الثّقافي اللاماديّ ، فغالبــــا ما يقع اختصـــار العروض و تطويعها لتتلائم مع ما يطلبه السّياح . فتتحوّل الأشكال الفنّيّة التّقليديّة إلى سلع و تندثر جوانب هامّة منها بتعلّة أنّها غير قابلة للتّسويق السّياحي .

للعوامل البيئيّة انعكاساتها الوخيمة أيضا على التّراث الثّقافي اللاماديّ . فإزالة الغابات و قطع الأشجار يؤدّي إلى حرمان الجماعات من الأخشاب المستعملة في الحرف التّقليديّة .

من جهة أخرى تتعرّض الأشكال الموسيقية التّقليدية إلى التشويه و التّدمير عند تسجيلها و استغلالها . حيث يقع تكييفها لتتلاءم مع أشكال تدوين النّوتات الغربيّة .

كما تتأثر الممارسات الاجتماعيّة و الطّقوس و الاحتفالات سلبا بالتّحوّلات الاجتماعيّة ، من قبيل الهجـــرة و تنامي النزعة

الفرديّة ، الّتي تحول دون المشاركة الواسعة فيها . و تخضع ديمومتها للظروف الاجتماعيّة و الاقتصاديّة السّائدة نظرا للنفقات الباهضة الّتي تتطلّبها . فيقع التّخلي عنها في فترات الأزمات الاقتصاديّة بدافع التّقشّف .

كذلك تتضرّر الحرف التّقليديّة من هيمنة الشركات الكبرى المتعدّدة الجنسيّات على الأسواق . فهذه الشركات توفّر المنتوجات بتكلفة أقل و بكميّة أوفر من المصنوعات اليدويّة . كما أن عدم إقبال الشّباب على التكويـن و العمل في الحرف التّقليدية يحول دون استمراريّتها و نقلها إلى الأجيال القادمة .

❖ الحقوق الثّقافيّة :

رغم إدراج الحقوق الثقافية في عديد الصّكوك الدّوليّة منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، إلّا أنّها تحظى بقدر أقلّ من الاهتمام مقارنة بغيرها من حقوق الإنسان . و يرجع ذلك أساسا إلى ضعف الوعي بالدّور الحيوي الّذي يمكن أن تلعبه الثّقافة في تنمية الشّعوب و المجتمعات و تطورها

و ازدهارها. فلا تزال هناك نظرة سائدة تعتبر الثّقافة شكلا من التّرف الفكري و الجمالي الّذي لا علاقة له بالحاجيّات الأساسيّة للإنسان ، و الّذي لا يهمّ إلّا شريحة المبدعين و المثقّفين . و قد عمّق هذا التّهميش للثقافة المفهوم الضّيق المتداول لها ، لفترة طويلة من الزمن ، و الذي يحصرها في الإبداع الفكري و الفني ، في حين أنّ مجالها أوسع من ذلك بكثير . فهي تشمل أيضا النّظم و الممارسات الاجتماعيّة و المعارف و المهارات و أشكال التّعبير التقليديّة الّتي تشكّل هويّة المجتمعات و الجماعات و ترتبط بصفة وثيقة بنمط الحياة . و هو ما يعبّر عنه بالتّراث الثّقافي اللامادّي .

لقد أثبتت تجارب الشعوب و المجتمعات عبر تاريخها العريق أنّ الثقافة محرّك رئيسي لكل تنمية اقتصاديـة و اجتماعية. كما أنّ الوعي بأهمّية المسألة الثقافيّة أصبح ضروريّا اليوم أكثر من أيّ وقت مضى ، في ظلّ ما تمثّله العولمة من مخاطر على الثقافات المحلّيّة و التّنوّع الثّقافي . فنمط التّنمية المعولم

القائم على الاستهلاك المادي أدّ ى إلى تدمير ممنهج لقيم المجتمعات و الشّعوب و معارفها التّقليديّة . و هو ما يطرح بالحاح مسألة حماية الحقوق الثقافية لهذه الشّعوب و المجتمعات .

يعدّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصّادر في 10 ديسمبر 1948 أوّل صكّ دولي يتعرّض للحقوق الثقافيّة . حيث تنصّ المادّة 27 منه على أنّ :

" 1 ـ لكلّ شخص حق المشاركة الحرّة في حياة المجتمع الثّقافيّة ، و في الاستمتاع بالفنون و الإسهام في التّقدّم العلمي و في الفوائد الّتي تنجم عنه .

2 ـ لكلّ شخص حق في حماية مصالحه المعنويّة و المادّيّة المترتّبة على أيّ إنتاج علمي أو أدبي أو فنّي من صنعه "

و لم تضف المادّة 15 من العهد الدّولي الخاصّ بالحقوق الاقتصاديّة و الاجتماعيّة و الثّقافيّة الكثير إلى ذلك ، فقد ورد فيها أنّه :

" 1 ـ تقرّ الدّول الأطراف في هذا العهد بأنّ من حقّ كلّ فرد :

أ ـ أن يشارك في الحياة الثّقافيّة

ب ـ أن يتمتّع بفوائد التّقدّم العلمي و بتطبيقاته

ج ـ أن يفيد من حماية المصالح المعنويّة و المادّيّة النّاجمة عن أيّ أثر علمي أو فنّي من صنعه

2 ـ تراعي الدّول الأطراف في هذا العهد التّدابير الّتي ستتخذها بغية ضمان الممارسة الكاملة لهذا الحقّ ، و أن تشمل تلك التّدابير الّتي تتطلّبها صيانة العلم و الثّقافة و إنماؤها و إشاعتها .

كما تناولت عديد الصكوك الدّوليّة الأخرى الحقوق الثّقافيّة ، و يمكن أن نذكر منها :

ـ اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعيّة و المعاقبة عليها ، فعملا بالمادّة الثّانية منها يمنع التّدمير المتعمّد لثقافة أيّة جماعة قوميّة أو اثنيّة أو عنصريّة أو دينيّة

ـ إعلان مبادئ التّعاون الثّقافي الدّولي الصّادر سنة 1966 عن اليونسكو . و تنصّ مادّته الأولى على أنّ :

" ـ لكلّ ثقافة كرامة و قيمة يجب احترامهما و المحافظة عليهما

ـ من حقّ كلّ شعب و من واجبه أن ينمّي ثقافته

ـ تشكّل جميع الثّقافات بما فيها من تنوّع خصب و بما بينها من تباين و تأثير متبادل ، جزءا من التّراث الّذي يشترك في ملكيّته البشر جميعا ."

ـ إعلان الحقّ في التّنمية الصّادر عن منظّمة الأمم المتّحدة سنة 1986 ، الّذي تنصّ مادّته الأولى على أنّ " الحقّ في التّنمية حقّ من حقوق الإنسان غير قابل للتّصرّف و بموجبه يحقّ لكلّ إنسان و لجميع الشّعوب المشاركة و الاسهام في تحقيق تنمية اقتصاديّة و اجتماعيّة و ثقافيّة و سياسيّة و التّمتّع بهذه التّنمية الّتي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان و الحرّيّات الأساسيّة إعمالا تامّا "

ـ إعلان مكسيكو سيتي بشأن السّياسات الثّقافيّة الصّادر عن اليونسكو سنة 1982 . حسب المبدأ الثّاني منه فإنّ : " تأكيد الهويّة الثّقافيّة يسهم في تحرير الشّعوب " و إنّ " أيّ شكل من أشكال السّيطرة يمثّل إنكارا لهذه الهويّة و إخلالا بها "

ـ الاتّفاقيّة العالميّة حول حقوق المؤلّف الصّادرة لسنة 1952

ـ الإعلان العالمي حول التّنوّع الثقافي الصّادر عن اليونسكو سنة 2001 . تنصّ مادّته الخامسة على أنّـــه : " ينبغي أن يتمتّع كل شخص بالقدرة على المشاركة في الحياة الثّقافيّة الّتي يختارها و أن يمارس تقاليده الثّقافيّة الخاصّة " . كما تؤكّد مادّته السّادسة على أنّه " ينبغي الحرص على تمكين كلّ الثّقافات من التّعبير عن نفسها و التّعريف بنفسها " .

ـ اتفاقية صون التّراث الثّقافي اللامادّي لسنة 2003 . و هي تنصّ في مادّتها الثّانية على أنّ التّراث الثّقافي اللامادّي ينمّي إحساس الجماعات و المجموعات بهوّتها و الشّعور

باستمراريّتها ، و يعزّز من ثمّ احترام التّنوّع الثّقافي و القدرة الإبداعية البشريّة .

ـ اتفاقية حماية و تعزيز تنوّع أشكال التّعبير الثّقافي لسنة 2005 ، و الّتي تنصّ في مادّتها الثّانية عــلى " الاعتراف بأنّ جميع الثّقافات بما فيها ثقافات الأشخاص المنتمين إلى الأقلّيات و ثقافات الشّعوب الأصليّة متساوية في الكرامة و في الجدارة بالاحترام " .

أمّا على المستوى الإقليمي تنصّ المادّة 17 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشّعوب لسنة 1981 على ضمان حق الأفراد في المشاركة في الحياة الثّقافيّة في مجتمعاتها .

و هي تؤكّد كذلك على أنّ " النّهوض بالأخلاقيّات العامّة و القيم التّقليديّة الّتي يعترف بها المجتمع و حمايتها واجب على الدّولة " . في حين تنصّ المادّة 22 على حقّ الشّعوب في التّنمية الثّقافيّة و في التّمتّع المتساوي بالتّراث المشترك للإنسانيّة .

من جهة أخرى ورد بالمادّة 13 من الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان و واجباته أنّه " لكلّ شخص الحقّ في المشاركة في الحياة الثّقافيّة للمجتمع ، و في الاستمتاع بالفنون ، و في المشاركة في كلّ الفوائد المترتّبة عن التّقدّم الفكري ، و خصوصا الاكتشافات العلميّة "

خاتمة

حاولنا من خلال هذا الكتاب دراسة العلاقة بين الثقافة والتنمية من مختلف الجوانب و زوايا النظر . نخلص إلى القول أنّهما مترابطان بصفة وثيقة . لإنجاح مسار التّنمية يجب أن تراعي الأطراف المتدخّلة البيئة الثّقافيّة المحلّيّة ، فالخيارات التّنمويّة ليست كونيّة إذ لا توجد قواعد مطلقة في هذا الشّأن . بل يجب أن تراعي تلك الخيارات الخصوصيّات الثّقافيّة المحلّيّة لتكون قابلة للتّجسيد و ناجعة وتتبنّاها الشّعوب و المجتمعات المعنيّة .

من ناحية أخرى من شأن الثّقافة أن تلعب دورا محوريّا كمحرّك للتّنمية بمختلف أبعادها الاقتصاديّة والاجتماعيّة و البيئيّة . يكتسي ذلك أهمّيّة بالغة اليوم أكثر من أيّ وقت مضى ، في ظلّ ما تفرضه العولمة من تحدّيات في مختلف المجالات . وهي تحدّيات تتمثّل أساسا في تهديد الخصوصيّات الثّقافيّة المحلّيّة للشّعوب ، و الظّروف الاقتصاديّة الصّعبة الّتي تواجهها بلدان العالم الثّالث ، و استفحال الفوارق الاجتماعية

والتّهميش والحرمان ، والنّزاعات والتوتّرات ، والتّغيير المناخي والمشاكل البيئيّة . كلّ هذا يتطلّب إعادة النّظر في النّماذج التّنمويّة السّائدة بصفة جذريّة وعميقة . فالحاجة ملحّة إلى باراديغم جديد و بديل يتمحور حول العنصر البشري ويستثمر فيه ، تكون فيه الثّقافة محرّكا أساسيّا و مكوّنا حيويّا .
نتحدّث هنا عن الثّقافة بمدلولها السّوسيولوجي
و الأنثروبولوجي الواسع وليس فقط القطاعي الضّيّق ، الثّقافة كفنون وعلوم و أنظمة قيم وممارسات ونمط عيش.
لتحقيق هذه الغاية لابدّ من سياسات عموميّة مناسبة تتضمّن جملة من التّدابير من أهمّها:

-إدراج الثّقافة في مخطّطات وبرامج التّنمية محلّيّا و وطنيّا ودوليّا

-دفع الصّناعات الثقافيّة خصوصا من خلال الدّعم العمومي والخاصّ والتّسهيلات الإداريّة والحوافز الجبائيّة وتعزيز الملكيّة الفكريّة

-ضخّ استثمارات عموميّة وخاصّة كافية في البنية التّحتيّة الثّقافيّة

-العدالة في توزيع الموارد والمرافق الثقافيّة بين الجهات والمناطق

-ضمان وتعزيز الحقّ في المشاركة في الحياة الثّقافيّة والنّفاذ إلى الثّقافة لفائدة الفئات المهمّشة و ذات الاحتياجات الخصوصيّة

-صون التّراث الثّقافي الماديّ واللاماديّ والتّعريف به والتّرويج له وإدراجه في الدّورة الاقتصاديّة

-وضع مؤشّرات موضوعيّة و دقيقة لتقييم السّياسات العموميّة الرّامية إلى إدماج الثّقافة في التّنمية

-تشريك المجتمع المدني في رسم وتنفيذ وتقييم تلك السّياسات

المراجع

ـ باللغة العربيّة

-ماهيّة التّنمية الثّقافيّة – دراسة تحليليّة (زموري زينب)
جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر / مجلّة العلوم الإنسانيّة والإجتماعيّة / العدد 14/ مارس 2014

-إشكاليّة الثّقافة والتّنمية في الاتّجاهات الفكريّة الغربيّة (باكينام الشّرقاوي(

-موقع الثّقافة – السّياسات الثّقافيّة والتّشريعات والممارسات السّائدة (مخلوف بوكروح) / الدّليل الى الإدارة الثّقافيّة/ ط 2/دار شرقيّات للنّشر والتّوزيع، 2009/القاهرة /بالتّعاون مع المورد الثّقافيhttp ://www.mawred.org /

-تقرير منظّمة اليونسكو حول " الإقتصاد الإبداعي " – 2013 – بالتّعاون مع برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي وبدعم من مجموعة أبوظبي للثّقافة والفنون /

http ://www.unesco.org

-التّراث الثّقافي غير المادّي والتّنمية المستدامة/ منظّمة اليونسكو بالتّعاون مع مؤسّسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيريّة

http ://www.unesco.org

-إتّفاقيّة حماية وتعزيز تنوّع أشكال التّعبير الثّقافي/ اليونسكو 2005

http ://unesdoc.unesco.org

-إتّفاقيّة صون التّراث الثّقافي غير المادّي/ اليونسكو 2003

http ://ich.unesco.org

-مفهوم الثّقافة في العلوم الإجتماعيّة (دنيس كوش) ترجمة منير السّعيداني/ مراجعة الطّاهر لبيب/ المنظّمة العربيّة للتّرجمة/ بيروت/لبنان/توزيع: مركز دراسات الوحدة العربيّة/الطّبعة الأولى- مارس 2007

- باللغة الفرنسيّة

- le développement culturel et les pays du tiers-monde (Pierre Pascallon) , tome 24 , nº 95 , 1983

- L' idée de développement culturel , espuisse pour une psychanalyse (Fernand Dumont) http ://www.erudit.org/fr/

- Rôle de la culture dans le développement durable (Felipe Verdugo-Ulloa)/ Mémoire

de recherche / Université du Québec à Montréal/Janvier 2018

- L'invention de la perspective culturelle – textes choisis d'Augustin Girard /http ://www.culture.gouv.fr/deps/2010

- Développement culturel : L'ambivalence ne signifie pas négation (Antonios Vlassis)/Février 2013 / centre d'études sur l'intégration et la mondialisation / www.ceim.uqm.ca/Montréal (Québec)/Canada .

- Le pouvoir de la culture pour le développement – Vers un nouveau

paradigme du développement pour atteindre les objectifs du millénaire (Marie – Ange Théobald) / Mémoire de recherche / Université Paris 1-Panthéhon Sorbonne/novembre 2010

- L' anthropologie du développement au temps de la mondialisation (Marie – France Labrecque)/ La bibliothèque numérique « Les classiques des sciences sociales « / http ://classiques.uqac.ca/
- Le développement culturel : genèse et temporalité/Catherine Bernié-Boissard/Développement culturel et

Territoires , L’Harmattan,2010,pp 39-49/http ://www.editions-harmattan.fr/

- Du développement au développement durable : cheminement,apports théoriques et contributions des mouvements sociaux / Gisèle Belem/Les Cahiers de la CRSDD (Chaire de responsabilité sociale et de développement durable) – Collection recherche – nº06-2010/École des sciences de la gestion / Université du Québec à Montréal / http ://www.crsdd.uqam.ca

- Dialogues sur la culture et le développement pour l’après-2015

(Rapport)/UNESCO en collaboration avec Programme des Nations Unies pour le développement et le fonds des Nations Unies pour la population/2015/http ://www.unesco.org

- Droits culturels : une proposition normative/Aurélie Arnaud/http ://www.ieim.uqam.ca
- Ce que déclarer des droits culturels veut dire / Mylène Bidault / Droits fondamentaux,nº7, janvier 2008, décembre 2009/http ://droits-fondamentaux.org

- Déclaration universelle de l'UNESCO sur la diversité culturelle/UNESCO 2001/http ://unesdoc.unesco.org
- Repenser les politiques culturelles – La créativité au cœur du développement (rapport mondial)/UNESCO 2018/http ://unesdoc.unesco.org

المـفـهـرس